Public Disclosure Authorized

Public Disclosure Authorized

البنك الدولي

البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، المؤسسة الدولية للتنمية | مجموعة البنك الدولي

**للاستخدام الرسمي فقط**

تقرير رقم: PAD3842

المؤسسة الدولية للتنمية

وثيقة التقييم المسبق للمشروع
بشأن
المنحة المقترحة المقدمة من المؤسسة الدولية للتنمية

بمبلغ 19.6 مليون وحدة حقوق سحب خاصة
(ما يعادل 26.9 مليون دولار أمريكي)
من موارد نافذة التصدي للأزمات

إلى

**منظمة الصحة العالمية**

من أجل
**مشروع التصدي لجائحة كورونا (كوفيد-19) في اليمن**

**في إطار**
**البرنامج الإستراتيجي للتأهب والاستجابة لفيروس كورونا الجديد (كوفيد- 19)**

باستخدام النهج البرامجي متعدد المراحل
مع تمويل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية بقيمة
1.3 مليار دولار من المؤسسة الدولية للتنمية، وما يعادل 2.7 مليار دولار من البنك الدولي للإنشاء والتعمير

وافق عليها مجلس المديرين التنفيذيين لمجموعة البنك الدولي في 2 أبريل/نيسان 2020

قطاع الممارسات العالمية للصحة والتغذية والسكان

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

يقتصر توزيع هذه الوثيقة على الجهات والأفراد المرسلة إليهم ويجوز لهم استخدامها لأداء واجباتهم الرسمية فحسب. ولا يجوز بخلاف ذلك الكشف عن مضمونها بدون تخويلٍ من البنك الدولي.

أسعار العملة والقيمة المعادلة لها

(سعر الصرف في 29 فبراير/شباط 2020)

| | |
|---|---|
| وحدة العملة = | الريال اليمني |
| 250.03 ريال يمني= | دولار واحد |
| 1.37 دولار= | 1 وحدة من حقوق السحب الخاصة |

السنة المالية

1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول


نائب رئيس البنك الدولي لشؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: فريد بلحاج

المدير القُطري: مارينا ويس

المدير الإقليمي: كايكو ميوا

مدير قطاع الممارسات: ريخا مينون

رئيس (رؤساء) فريق العمل: مصطفى عبد الله

# الاختصارات والأسماء المختصرة

| | |
|---|---|
| APA | الترتيبات البديلة للمشتريات |
| CDC | مركز مكافحة الأمراض والوقاية منها في الولايات المتحدة |
| CBY | البنك المركزي اليمني |
| CERC | مكوِّن الاستجابة في حالات الطوارئ المحتملة |
| COVID-19 | مرض فيروس كورونا لعام 2019 (كوفيد-19) |
| DHO | مكتب صحة المديرية |
| DO | الهدف الإنمائي |
| EHNP | المشروع الطارئ للصحة والتغذية |
| EROM | دليل العمليات للاستجابة في حالات الطوارئ |
| ESF | إطار العمل البيئي والاجتماعي |
| ESMF | إطار الإدارة البيئية والاجتماعية |
| ESRS | موجز المراجعة البيئية والاجتماعية |
| FM | الإدارة المالية |
| FTF | التسهيل سريع الصرف لمكافحة فيروس كورونا |
| GHO | مكتب الصحة في المحافظة |
| GRS | دائرة معالجة المظالم |
| IBRD | البنك الدولي للإنشاء والتعمير |
| IDA | المؤسسة الدولية للتنمية |
| IDP | النازحون داخلياً |
| IDSR | المراقبة المتكاملة للأمراض والتصدي لها |
| IFR | التقارير المالية المرحلية (المؤقتة) غير المدققة |
| IHR | اللوائح/الضوابط الصحية الدولية |
| IMF | صندوق النقد الدولي |
| INGO | منظمة غير حكومية دولية |
| IPF | تمويل المشروعات الاستثمارية |
| LNGO | منظمة غير حكومية محلية |
| M&E | المتابعة والتقييم |
| MOPHP | وزارة الصحة العامة والسكان |
| MPA | نهج برامجي متعدد المراحل |

| | |
|---|---|
| NGO | منظمة غير حكومية |
| OIE | المنظمة العالمية لصحة الحيوان |
| PAD | وثيقة التقييم المسبق للمشروع |
| PDO | الهدف الإنمائي للمشروع |
| PPE | أجهزة الوقاية الشخصية |
| PPSD | إستراتيجية مشتريات المشروع من أجل التنمية |
| SARS | المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (السارس) |
| SDG | أهداف التنمية المستدامة |
| SEA | الاستغلال والإيذاء الجنسيان |
| SEP | خطة مشاركة أصحاب المصلحة |
| SH | التحرش الجنسي |
| SPRP | البرنامج الإستراتيجي للتأهب والاستجابة لفيروس كورونا الجديد (كوفيد- 19) |
| TA | المساعدة الفنية |
| TPM | المتابعة الخارجية |
| TOR | المهام والصلاحيات |
| UN | الأمم المتحدة |
| UNICEF | منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) |
| WASH | المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية |
| WBG | مجموعة البنك الدولي |
| WHO | منظمة الصحة العالمية |

جدول المحتويات

**صحيفة البيانات** ..... 1
**أولا. سياق البرنامج** ..... 7
أ. سياق برنامج النهج البرامجي متعدد المراحل ..... 7
ب. الإطار المحدث لبرنامج النهج البرامجي متعدد المراحل ..... 8
ج. أجندة التعلم ..... 8
**ثانيا. السياق العام والصلة** ..... 9
أ. السياق العام للبلد ..... 9
ب. السياق القطاعي والمؤسسي ..... 10
ج. الصلة بأهداف المستوى الأعلى ..... 12
**ثالثا. وصف المشروع** ..... 13
أ. الأهداف الإنمائية ..... 13
ب. مكونات المشروع ..... 13
ج. المستفيدون من المشروع ..... 16
**رابعا. ترتيبات التنفيذ** ..... 16
أ. الترتيبات المؤسسية وترتيبات التنفيذ ..... 16
ب. ترتيبات متابعة النتائج وتقييمها ..... 18
ج. الاستدامة ..... 19
**خامسا. ملخص التقييم المسبق للمشروع** ..... 19
أ. التحليل الفني والاقتصادي والمالي (إنْ وُجِد) ..... 19
ب. الجوانب المالية والتعاقدية ..... 20
ج. السياسات القانونية الخاصة بالعمليات ..... 21
د. الأبعاد البيئية والاجتماعية ..... 22
**سادسا. دائرة معالجة المظالم** ..... 23
**سابعا. المخاطر الرئيسية** ..... 24
**ثامنا. إطار النتائج ومتابعتها** ..... 28
**المرفق 1: تكاليف المشروع** ..... 32
**المرفق 2: المشتريات والترتيبات المالية** ..... 34

## صحيفة البيانات

### معلومات أساسية

| البلد/البلدان: | اسم المشروع | |
|---|---|---|
| الجمهورية اليمنية | مشروع التصدي لجائحة كورونا (كوفيد-19) في اليمن | |
| الرقم التعريفي للمشروع | أداة التمويل | تصنيف المخاطر البيئية والاجتماعية |
| **P173862** | تمويل المشروعات الاستثمارية | كبيرة |

### أساليب التمويل والتنفيذ

| | |
|---|---|
| [ ] نهج برامجي متعدد المراحل | [ ] مكوِّن الاستجابة في حالات الطوارئ المحتملة |
| [ ] سلسلة المشروعات | [ ] دولة (دول) هشة |
| [ ] مؤشرات مرتبطة بالصرف | [ ] دولة (دول) صغيرة |
| [ ] الوسطاء الماليون | [ ] بلد هش داخل بلد غير هش |
| [ ] ضمانات تستند إلى المشروع | [ ] الصراع |
| [ ] السحب المُؤجَّل | [ ] الاستجابة للكوارث الطبيعية أو التي من صنع الإنسان |
| [ ] الترتيبات البديلة للمشتريات | [ ] مساندة التنفيذ العملي المُعزَّز |

| التاريخ المتوقع للموافقة على المشروع | التاريخ المتوقع لإقفال المشروع: | التاريخ المتوقع لإقفال البرنامج: |
|---|---|---|
| 02 أبريل/نيسان 2020 | 30 سبتمبر/أيلول 2020 | 31 مارس/آذار 2025 |

التعاون بين البنك الدولي/ مؤسسة التمويل الدولية

لا

### الهدف الإنمائي لبرنامج النهج البرامجي متعدد المراحل

**يتمثل الهدف الإنمائي للبرنامج في الوقاية من الخطر الذي تشكِّله جائحة فيروس كورونا وكشف حالات الإصابة به والتصدي لها وتقوية الأنظمة الصحية لتعزيز التأهب في مجال الصحة العامة.**

### بيانات تمويل النهج البرامجي متعدد المراحل (بالمليون دولار)

| | |
|---|---|
| محفظة تمويل برنامج النهج البرامجي متعدد المراحل | 4,100.00 |

### الهدف الإنمائي المقترح للمشروع

الوقاية من الخطر الذي تشكله جائحة كورونا (كوفيد-19) وكشفه والتصدي له

### المكوِّنات

| اسم المكون | التكلفة (بملايين الدولارات الأمريكية) |
|---|---|
| الاستجابة الطارئة لمواجهة فيروس كورونا | 23.40 |
| إدارة التنفيذ والمتابعة والتقييم | 3.50 |

### المؤسسات

| | |
|---|---|
| الجهة/البلد المقترض: | منظمة الصحة العالمية |
| الجهة المسؤولة عن إدارة التنفيذ: | منظمة الصحة العالمية |

### تفاصيل تمويل النهج البرامجي متعدد المراحل (بالمليون دولار)

| | |
|---|---|
| **وافق مجلس المديرين التنفيذيين على محفظة تمويل النهج البرامجي متعدد المراحل:** | 0.00 |
| **محفظة تمويل برنامج النهج البرامجي متعدد المراحل:** | 4,100.00 |
| **منها تمويل من البنك (البنك الدولي للإنشاء والتعمير):** | 2,700.00 |
| **منه تمويل من البنك (المؤسسة الدولية للتنمية):** | 1,400.00 |
| **منها تمويل من مصادر أخرى:** | 0.00 |

## بيانات تمويل المشروع (بملايين الدولارات)

### الملخص

| | |
|---|---|
| **التكلفة الكلية للمشروع** | 26.90 |
| **مجموع التمويل** | 26.90 |
| **منه تمويل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير/المؤسسة الدولية للتنمية** | 26.90 |
| **الفجوة التمويلية** | 0.00 |

### التفاصيل

**التمويل المقدم من مجموعة البنك الدولي**

| | |
|---|---|
| International Development Association (IDA) | 26.90 |
| منحة من المؤسسة الدولية للتنمية | 26.90 |

**موارد المؤسسة الدولية للتنمية (بملايين الدولارات الأمريكية)**

| | مبلغ الاعتماد | مبلغ المنحة | مبلغ الضمان | المبلغ الإجمالي |
|---|---|---|---|---|
| **الجمهورية اليمنية** | 0.00 | 26.90 | 0.00 | 26.90 |
| نافذة التصدي للأزمات | 0.00 | 26.90 | 0.00 | 26.90 |
| **الإجمالي** | **0.00** | **26.90** | **0.00** | **26.90** |

**المبالغ المتوقع صرفها (بملايين الدولارات)**

| السنة المالية للبنك الدولي | 2020 | 2021 | 2022 |
|---|---|---|---|
| سنويا | 5.00 | 20.00 | 1.90 |
| تراكميًا | 5.00 | 25.00 | 26.90 |

## البيانات المؤسسية

**مجال الممارسة (الرئيسي)**
الصحة والتغذية والسكان

**مجالات الممارسة المساهمة**

**الفحص لتحديد مخاطر تغيُّر المناخ والكوارث**

تم فحص هذه العملية لتحديد مخاطر تغيُّر المناخ والكوارث في الأمدين القصير والطويل

## أداة تصنيف مخاطر العمليات النظامية (SORT)

| فئة المخاطر | التصنيف |
|---|---|
| 1. الجوانب السياسية والحوكمة | عالية |
| 2. مخاطر الاقتصاد الكلي | عالية |
| 3. الإستراتيجيات والسياسات القطاعية | كبيرة |
| 4. التصميم الفني للمشروع أو البرنامج | كبيرة |
| 5. القدرات المؤسسية للتنفيذ والاستدامة | متوسطة |
| 6. الجوانب المالية والتعاقدية | عالية |
| 7. الجوانب البيئية والاجتماعية | كبيرة |
| 8. مخاطر أصحاب المصلحة | كبيرة |
| 9. غير ذلك | عالية |
| 10. التصنيف العام | عالية |
| **المخاطر العامة لبرنامج النهج البرامجي متعدد المراحل** | عالية |

## التقيّد

### السياسة

هل يحيد هذا المشروع عن إستراتيجية المساعدة القطرية من حيث المضمون أو أي جوانب أخرى مهمة؟

[ ] نعم [ ] لا

هل يتطلب هذا المشروع أي استثناءات من سياسات البنك؟

[ ] نعم [ ] لا

### ملاءمة المعايير البيئية والاجتماعية بالنظر إلى سياق المشروع في وقت إجراء التقييم المسبق

| المعايير البيئية والاجتماعية | الملائمة |
|---|---|
| تقييم وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والآثار المترتبة عليها | ملائم |
| مشاركة أصحاب المصلحة والإفصاح عن المعلومات | ملائم |
| أوضاع العمل والعمال | ملائم |
| الكفاءة في استخدام الموارد ومنع التلوث وإدارته | ملائم |
| الصحة والسلامة المجتمعية | ملائم |
| الاستحواذ على الأراضي والقيود المفروضة على استخدام الأراضي وإعادة التوطين القسرية | غير ملائم حالياً |
| حفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية | غير ملائم حالياً |
| الشعوب الأصلية/ المجتمعات المحلية التقليدية المحرومة في أفريقيا جنوب الصحراء | غير ملائم حالياً |
| التراث الثقافي | غير ملائم حالياً |
| الوسطاء الماليون | غير ملائم حالياً |

**ملاحظة:** للمزيد من المعلومات عن إجراءات العناية الواجبة التي يتبعها البنك الدولي عند تقييم المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المحتملة للمشروع، يُرجَى الرجوع إلى موجز المراجعة البيئية والاجتماعية لمرحلة التقييم المسبق للمشروع.

## الاتفاقيات القانونية

الأقسام والتوصيف

يقوم المستفيد، في موعد لا يتجاوز شهرين من تاريخ النفاذ، بإعداد دليل تنفيذي للمشروع، في شكل ومضمون مرضيين لمؤسسة التنمية الدولية، وفقا للاختصاصات المقبولة لديها.

الأقسام والتوصيف

يجري تحديث إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وخطة إدارة النفايات الطبية في غضون شهر واحد من تاريخ النفاذ.

الأقسام والتوصيف

يُعين خبير بيئي وخبير اجتماعي في غضون شهر واحد من تاريخ النفاذ.

## الشروط

| الفئة | الوصف |
|---|---|
| الصرف | لا يجري سحب أي مدفوعات تمت قبل تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية، باستثناء عمليات سحب لا يتجاوز إجمالي قيمتها مليوني (2,000,000) دولار، ويمكن إجراؤها لمدفوعات تمت قبل هذا التاريخ ولكن في 1 مارس/آذار 2020 أو بعده، وذلك بالنسبة للنفقات المؤهلة ضمن الفئة (1) من المشروع. |

## أولا. سياق البرنامج

1. تصف وثيقة التقييم المسبق للمشروع الاستجابة الطارئة للجمهورية اليمنية في إطار البرنامج الإستراتيجي للتأهب والاستجابة لفيروس كورونا الجديد (كوفيد- 19) باستخدام النهج البرامجي متعدد المراحل الذي وافق عليه مجلس المديرين التنفيذيين بالبنك الدولي في 2 أبريل/نيسان 2020. وتشمل محفظة التمويل للبرنامج إجمالا 1.3 مليار دولار من المؤسسة الدولية للتنمية، و 2.7 مليار دولار من البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

### أ. سياق برنامج النهج البرامجي متعدد المراحل

2. تتفشى الإصابة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) الذي يسببه فيروس كورونا المستجد 2019 (سارس-كوف-2) بسرعة في جميع أنحاء العالم منذ ديسمبر/كانون الأول 2019، بعد تشخيص الحالات الأولى في ووهان بمقاطعة هوبي في الصين. ومنذ بداية مارس/آذار 2020، زاد عدد الحالات خارج الصين ثلاثة عشر ضعفًا، كما تضاعف عدد البلدان المتضررة ثلاث مرات. وفي 11 مارس/آذار 2020، أعلنت منظمة الصحة العالمية تحول الفيروس إلى جائحة عالمية حيث ينتشر بسرعة في جميع أنحاء العالم. وحتى 25 مارس/آذار 2020، نتج عن هذا التفشي حوالي 450307 إصابات مؤكدة و20664 وفاة في 199 بلداً وإقليماً.

3. ويندرج فيروس كورونا (كوفيد-19) ضمن العديد من حالات تفشي الأمراض المعدية التي برزت في العقود الأخيرة من خلال الحيوانات التي تتلامس مع البشر، مما أدى إلى حالات تفشي واسعة النطاق مع آثار كبيرة على الصحة العامة والاقتصاد. وكانت آخر جائحات الإنفلونزا متوسطة الشدة في عامي 1957 و 1968؛ وقد راح ضحية كل منهما أكثر من مليون شخص حول العالم. وعلى الرغم من أن البلدان أصبحت الآن أكثر تأهبا مما كانت عليه في الماضي، وأضحى العالم أكثر ترابطاً بكثير، فإن كثيرا من الناس اليوم يمارسون سلوكيات تنطوي على مخاطر مثل تدخين التبغ،[1] فضلًا عن المشكلات الصحية المزمنة الموجودة مسبقًا التي تجعل التهابات الجهاز التنفسي الفيروسية شديدة الخطورة.[2] وبالنسبة لفيروس كورونا، لا يزال العلماء يحاولون فهم الصورة الكاملة لأعراض المرض وشدته. وقد تفاوتت الأعراض المبلغ عنها لدى المرضى من خفيفة إلى شديدة، ويمكن أن تشمل الحمى والسعال وضيق التنفس. وبشكل عام، تظهر الدراسات التي أجريت للمرضى في المستشفيات أن نحو 83% إلى 98% من المرضى يصابون بالحمى، و 76% إلى 82% يصابون بسعال جاف، و 11% إلى 44% يصابون بإرهاق وتعب أو آلام العضلات.[3] وتم الإبلاغ عن أعراض أخرى، منها الصداع والتهاب الحلق وآلام البطن والإسهال، ولكنها أقل شيوعًا. وفي حين توفيت نسبة لم تتعدى 3.7% من الأشخاص في جميع أنحاء العالم الذين تأكدت إصابتهم، فقد حرصت منظمة الصحة العالمية على عدم وصف ذلك بأنه معدل الوفاة للإصابة بهذا الفيروس، وذلك لأنه في حالة تفشي الوباء، قد يكون من المضلل النظر ببساطة إلى تقدير الوفيات مقسومًا على حالات الإصابة حتى الآن. وبالتالي، بالنظر إلى أن معدل الانتشار الفعلي لعدوى الإصابة بفيروس كورون لا يزال غير معروف في معظم البلدان، فإن هذه الجائحة تفرض تحديات لا مثيل لها فيما يتعلق باحتوائها والحد من خطورتها على المستوى العالمي. وتعزز هذه المسائل ضرورة تقوية قدرات الاستجابة لجائحة كورونا في جميع البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية/ البنك الدولي للإنشاء والتعمير للحد من مخاطر هذا المرض وتأثيره على المستوى العالمي.

4. أُعد هذا المشروع في سياق الإطار العالمي لاستجابة البنك الدولي لجائحة كورونا، ويتم تمويله في إطار التسهيل سريع الصرف لمكافحة فيروس كورونا.

[1] ماركيز، بي في. 2020. "هل يزيد تدخين التبغ من خطر الإصابة الشديدة بفيروس كورونا (كوفيد-19)؟ حالة الصين." *http://www.pvmarquez.com/Covid-19*

[2] فوشي، آس، لين، سي، وريدفيلد، آر آر. 2020. "فيروس كورونا "كوفيد 19" - البحث عن المجهول". نيو إنغلاند جورنال أوف ميديسين، (DOI): 10.1056/NEJMe2002387

[3] ديل ريو، سي. ومالاني، بي إن. 2020. "فيروس كورونا - رؤى جديدة حول وباء سريع التغير". JAMA, doi:10.1001/jama.2020.3072

## ب. الإطار المحدث لبرنامج النهج البرامجي متعدد المراحل

5. يوضح الجدول -1 الإطار الشامل المحدث لبرنامج النهج البرامجي متعدد المراحل.

**الجدول 1. إطار برنامج النهج البرامجي متعدد المراحل**

| # المرحلة | الرقم التعريفي للمشروع | مسلسل أو متزامن | الهدف الإنمائي المقترح للمرحلة* | تمويل المشروعات الاستثمارية ، أو تمويل سياسات التنمية، أو أداة تمويل البرامج وفقًا للنتائج | المبلغ التقديري المقدم من البنك الدولي للإنشاء والتعمير (بملايين الدولارات) | المبلغ التقديري المقدم من المؤسسة الدولية للتنمية (بملايين الدولارات) | المبلغ التقديري المقدم من جهات أخرى (بملايين الدولارات) | التاريخ التقديري للموافقة على المشروع | التصنيف التقديري للمخاطر البيئية والاجتماعية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| # | مشروع التصدي لجائحة كورونا (كوفيد-19) في اليمن | متزامن | *يرجى الاطلاع على وثيقة معلومات المشروع ذات الصلة* | تمويل المشروعات الاستثمارية | 0.00 | 26.90 دولار | 0.00 | 2 أبريل/نيسان 2020 | كبيرة |

6. سيجري تحديث إطار البرنامج مع انضمام المزيد من البلدان إلى برنامج الاستعداد الإستراتيجي والتصدي لجائحة كورونا (كوفيد- 19). ويتم تقييم جميع المشروعات في إطار البرنامج الإستراتيجي للتأهب والاستجابة لفيروس كورونا الجديد (كوفيد- 19) من أجل تصنيف مخاطر الإطار البيئي والاجتماعي، وذلك باتباع إجراءات البنك مع مراعاة المرونة المتاحة لعمليات التصدي لجائحة كورونا.

## ج. أجندة التعلم

7. في إطار برنامج النهج البرامجي متعدد المراحل، سيدعم هذا المشروع التعلم التكيفي في جميع مراحل التنفيذ، وكذلك التعلم من الدروس المستقاة من المنظمات الدولية، بما فيها منظمة الصحة العالمية وصندوق النقد الدولي ومراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها واليونيسف وغيرها. وفيما يلي مجالات التعلّم المتوخاة خلال تنفيذ المشروع:

- التنبؤ: الأثر الاقتصادي لتفشي الأمراض في الأوضاع الهشة؛
- الجوانب الفنية: تقييمات التكلفة والفعالية لأنشطة الوقاية والتأهب؛
- نهج سلاسل الإمداد: تقييمات الخيارات المتعلقة بتوزيع الأدوية والمستلزمات الطبية الأخرى في الوقت المناسب؛
- السلوكيات الاجتماعية: التقييمات المتعلقة بتدابير الالتزام.

## ثانيا. السياق العام والصلة

### أ. السياق العام للبلد

8. مازالت رحى الصراع دائرة في اليمن دون حل، حيث يزخر في الوقت الراهن بشبكة معقدة من الأطراف والقوى الإقليمية والديناميات والجماعات المسلحة على أرض الواقع، ويسفر عن تعميق الهشاشة المجتمعية والانقسامات في اليمن. وهناك عوامل كثيرة، كالانقسامات القبلية والإقليمية والطائفية والمظالم المزمنة واستحواذ النخبة على الموارد والفساد، كانت من الأسباب الرئيسية لمحركات الهشاشة التي تتجلى آثارها في كل أنحاء اليمن. وقد أدت هذه الصراعات إلى انقسام البلد الممزق إلى كثير من مناطق السيطرة السياسية الإقليمية وخطوط المواجهة الثابتة والصراع على المستوى الوطني ونزاع لانفصال الجنوب ودعاة التطرف العنيف. ومنذ المراحل الأولى من الصراع، ولاسيما على خطوط المواجهة، لم تتغير وطأة العنف والمعاناة على السكان إلا قليلاً. غير أن محادثات السلام التي استضافتها الأمم المتحدة مؤخرا قد أظهرت بعض العلامات الإيجابية.

9. قبل اندلاع الصراع في عام 2014، كان اليمن يعتمد اعتماداً كبيراً على موارد النفط والغاز المتناقصة كمصدر للإيرادات الحكومية، وكانت الاحتياطيات تمثل 25% من إجمالي ناتجه المحلي وحوالي ثلاثة أرباع الإيرادات الحكومية و 90% من صادراته. وأسفر النضوب التدريجي في احتياطيات النفط قبل اندلاع الصراع عن تراجع حاد في الإيرادات النفطية وزيادة عجز الموازنة إلى 10% من إجمالي الناتج المحلي. وقد شهد اقتصاد اليمن تراجعاً منذ اندلاع الصراع في عام 2015، حيث انكمش إجمالي ناتجه المحلي الحقيقي بنسبة 35% منذ أواخر عام 2014. بالإضافة إلى ذلك، فقد تراجعت الإيرادات الحكومية بنحو 50% في 2015، ثم بنسبة 20% في 2016 نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية (77%) والإيرادات غير النفطية (34%).

10. علاوة على ذلك، أثّر الصراع على الميزان التجاري لليمن، مع انخفاض يقدّر بنحو 51% في الصادرات و 54% في الواردات بين عامي 2014 و 2015 نتيجة انخفاض احتياطيات العملة الأجنبية لدى البنك المركزي اليمني. الذي أخفق في القيام بوظائفه في نهاية 2016 وعجز عن لجم التضخم الجامح. وقد تأثرت أسواق العمل أشد التأثر بذلك، وشهدت المشاركة في القطاع العام تراجعاً حاداً، وانخفض معدل التشغيل بنسبة 13% في الحديدة ومدينة صنعاء وعدن، وأما في القطاع الخاص، فقد ظلت مؤسسات الأعمال تعمل بنصف طاقتها التي كانت عليها قبل الصراع. وفُقد حوالي 40% من القوى العاملة مع انخفاض ساعات التشغيل بحوالي النصف، فيما أفادت 74% من الشركات عن تعرضها لأضرار مادية.

11. تسبب تفشي فيروس كورونا بالفعل في آثار صحية عامة واقتصادية كبيرة، على الصعيدين العالمي والإقليمي على حد سواء. إن تأثير تفشي فيروس كورونا على الصحة العامة واضح لا تخطئة العين، إذ بلغ عدد حالات الإصابة المؤكدة في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط نحو 20 ألف حالة، وأكثر من 1110 حالات وفاة حتى 19 مارس/آذار 2020. ويشكل هذا الوباء مخاطر صحية عامة فريدة في اليمن، بالنظر إلى تدهور النظام الصحي الضعيف أصلا وارتفاع مستوى الضعف لدى السكان (هناك 24 مليونا في حاجة إلى المساعدة الإنسانية، ويعاني 311 ألف طفل من سوء التغذية الحاد الوخيم، الذي من المرجح أن يضعف الجهاز المناعي ضد الأمراض المعدية). ولا يزال اليمن مهددا بشدة بأخطار جائحة كورونا. ولا يقتصر الوضع في اليمن على حالات الإصابة بالأمراض (بما في ذلك فيما بين النازحين داخل البلاد) فحسب، بل إنه قد يتأثر أيضاً بإمكانية تفشي الأمراض في المنطقة وخارجها إذا لم تتم إدارتها واحتوائها أولاً داخل حدوده. كما أن قربه من البلدان المجاورة وتدفق اللاجئين إلى جيبوتي المجاورة وتدفق المهاجرين غير الشرعيين إليه يجعل من الوقاية من آثار هذه الجائحة والحد منها في اليمن أكثر أهمية بالنسبة للمنطقة. ومن المرجح أن يؤثر التباطؤ الاقتصادي العالمي الناجم عن تفشي فيروس كورونا على الخدمات الصحية في اليمن، بسبب محدودية توافر الإمدادات الصحية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. ويمكن للتدخل المبكر

لتقوية النظام الصحي أن يحد من لآثار الجائحة على الصحة العامة والاقتصاد على السواء.

### ب. السياق القطاعي والمؤسسي

12. بعد خمس سنوات من الصراع العنيف في اليمن، أصبح النظام الصحي على حافة الانهيار. وقد بقي الملايين على قيد الحياة بفضل المعونات الغذائية الطارئة، وأصبح حجم سوء التغذية المزمن في صفوف السكان اليمنيين شديد الخطورة بسبب الصراع الذي طال أمده. ويجد الناس قوت يومهم بالكاد، وقد أصبح ضعفهم أكثر وضوحا مع تداخل ظهور حالات متعددة من تفشي الأمراض المعدية من موسم إلى آخر، تتراوح بين الكوليرا وحمى الضنك. وعلاوة على ذلك، لم تتم معالجة الأمراض غير السارية، التي يمكن الوقاية منها بطريقة أخرى، على نحو شامل. وحتى الآن، فإن أقل من 50% من المنشآت الصحية في جميع أنحاء اليمن تعمل بكامل طاقتها، في حين تعاني المنشآت الصحية التي تعمل من نقص في المتخصصين والأجهزة والأدوية. ولا يوجد أطباء في 18% من المديريات في جميع أنحاء اليمن. وانخفضت تغطية التطعيم بنسبة تصل إلى 30% منذ بدء الصراع، ولم يتلق معظم العاملين في المجال الصحي مرتباتهم لبضع سنوات.

13. لا يزال نظام الرعاية الصحية ضحية للصراع الدائر في اليمن، وقد تفاقم الوضع الإنساني المتردي أصلا بسبب توالي تفشي أمراض مثل الكوليرا والدفتيريا على مدار العام الماضي. كما أضاف الصراع الذي دار مؤخراً في الحديدة أيضاً مزيداً من الضغوط على السكان نتيجة إغلاق الميناء البحري. ومنذ تصاعد الصراع، تسبب استمرار النقص في الموظفين والإمدادات، وعلى رأسها الوقود، في ضغوط إضافية على المنشآت الصحية. علاوة على ذلك، فمنذ 2015 هناك أكثر من 160 مركزاً صحياً ومستشفى معرضين للخطر في مناطق الصراع. وما فتئت المؤسسة الدولية للتنمية، من خلال الشراكة التي تقيمها مع اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية، تدعم خدمات الصحة والتغذية وإمدادات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية عن طريق إعادة تأهيل المنشآت الصحية ومرافق إمدادات مياه الشرب والصرف الصحي لضمان استمرار عملها، وإتاحة الخدمات الأساسية، والاستثمار في نظام مراقبة الحالات. ومع ذلك، مازال الوضع آخذ في التدهور بسبب الصراع والاحتياجات الهائلة للسكان في جميع أنحاء اليمن.

14. تبرز حالات تفشي أمراض متعددة تتطلب استجابة طارئة –مثل الكوليرا والدفتريا والحصبة وحمى الضنك والجرب – في أحوال كثيرة في أماكن عديدة وغير متوقعة. وبعد تراجع حالات الإصابة بالكوليرا في نهاية 2017، بدأ نظام الرعاية الصحية الذي يعاني من ضعف شديد في اليمن في مكافحة الدفتريا، وهو ما كان تحدياً نظراً لما يسفر عنه الصراع الدائر والحصار المستمر من تهديدات يومية للصحة العامة. علاوة على ذلك، وبالنظر إلى الصعوبات اللوجستية المستمرة، يعتبر إيصال التجهيزات والمستلزمات الطبية المطلوبة مع الطواقم الطبية المتخصصة إلى المناطق المحتاجة في اليمن أمراً صعباً، مما يشكل صعوبات أمام جميع الجهات الفاعلة في المجالين الإنساني والصحي. ووفقاً للتحليل الذي أجرته مجموعة الصحة[4] التي تضم عدة شركاء، فإن الأسباب الرئيسية للوفيات التي يمكن تجنبها في اليمن تتمثل في الأمراض السارية والحالات الطبية المتعلقة بالوضع والحمل والتغذية (التي تشكل في مجموعها 50% من الوفيات) والأمراض غير السارية (39% من الوفيات).

15. في ضوء جائحة كورونا، التي انتشرت بسرعة على الصعيد العالمي، أجرت منظمة الصحة العالمية في اليمن تقييما للمخاطر. وقد تم ذلك باستخدام أداة المنظمة التي يُطلق عليها اسم "التقدير السريع لمخاطر أحداث الصحة العمومية الحادة". وتم الجمع بين تقديرات احتمال أن تأتي إصابات مؤكدة بفيروس

[4] يمثل شراكة تضم 64 منظمة في اليمن: منظمات غير حكومية محلية ودولية ووكالات الأمم المتحدة الملتزمة بالعمل معا لتقديم استجابة صحية وتغذوية موجهة لتلبية الاحتياجات وقائمة على الشواهد من أجل الفئات الضعيفة والأولى بالرعاية. للمزيد من التفاصيل، يرجى زيارة الموقع : *https://www.who.int/health-cluster/countries/yemen/en/*.

كورونا من خارج البلاد مع تقييمات الآثار المترتبة على ذلك لاحقا. ويستند احتمال ذلك في المقام الأول إلى تواتر الرحلات الجوية التي تعمل في اليمن وطبيعتها (أي الرحلات الجوية الإنسانية فقط إلى الشمال من عمان وجيبوتي؛ والرحلات الجوية الإنسانية إلى الجنوب من جيبوتي والرياض، وإلى الحد الأدنى من الرحلات الجوية التجارية إلى الجنوب من عمان والقاهرة ودبي) وأنماط انتقال فيروس كورونا في البلدان المجاورة. وفي حين أن هذا الخطر يتطور وفقاً للوضع العالمي والإقليمي، فمن المتوقع أن تكون العواقب بعد انتقال العدوى من الخارج كارثية ليس على اليمن فحسب، بل وأيضاً على البلدان المجاورة بسبب الحركة عبر الحدود مثل المملكة العربية السعودية وعمان وجيبوتي. ويستند هذا إلى التجارب الأخيرة في التعامل مع تعدد حالات تفشي الأمراض المعدية في جميع أنحاء اليمن وغيره من البلدان، بالإضافة إلى ضعف القدرة على الاستجابة داخل اليمن. كما أن استمرار أوضاع الهشاشة في اليمن وغياب السيطرة الحكومية على جميع الأراضي يجعلان من الملحّ للغاية دعم الاستجابة في عموم اليمن لمنع آثار هذه الجائحة وإدارتها.

16. إن ارتفاع معدلات سوء التغذية بين البالغين في اليمن مؤشر آخر مثير للقلق على ضعف المناعة وضعف السكان إزاء الأمراض المعدية. ويشكل النازحون داخل البلاد واللاجئون أشد الفئات قابلية للتأثر بسبب ضعف فرص الحصول على خدمات الصرف الصحي إلى جانب عدم كفاية الممارسات الصحية العامة.

17. تعد القدرات الأساسية، حسبما تنص عليها اللوائح الصحية الدولية (2005) للكشف عن حالات الإصابة وتقييمها والإبلاغ عنها، والاستجابة لمخاطر الصحة العامة وحالات الطوارئ ذات الاهتمام الوطني والدولي، محدودة للغاية (الشكل 1). فتوافر أطقم الفحص محدود، ولا يغطي سوى 600 شخص في حين أن المختبرين الرئيسيين في اليمن مثقلان بالفعل بحالات تفشي أمراض أخرى مثل الكوليرا. كما أن توافر أجهزة الوقاية الشخصية محدود للغاية رغم أهميته البالغة، ولا يزال معظم العاملين في مجال الصحة دون حماية، مما يعرض هذه الكوادر المهمة للخطر. ويعاني قطاع الصحة كذلك من ضعف في القدرة على إدارة الحالات والعزل فيما يتعلق بالتدريب والأجهزة والمستلزمات الطبية وغير الطبية. وفي الوقت الراهن، لا يوجد سوى مركزين مجهزين للعزل والعلاج في اليمن بما يكفي لتلبية احتياجات 40 مريضا. ومع تطور الوضع، ومخاطر أن تأتي حالات مصابة من الخارج وتتبعها زيادات في انتقال العدوى على الصعيد المحلي، فإن التصدي لتفشي الفيروس في اليمن سوف يتطلب قدراً كبيراً وفوريا من المساعدة. وحتى الآن، لم يعرب سوى عدد قليل من الشركاء الثنائيين، مثل المملكة العربية السعودية ووزارة التنمية الدولية البريطانية، عن رغبته في تقديم الدعم، ولكن لا يوجد تعهد محدد لدعم تدابير التصدي لفيروس كورونا.

**الشكل 1: القدرات الأساسية التي تقتضيها اللوائح الصحية الدولية فيما يتعلق بمستوى انتقال العدوى، في يناير/كانون الثاني 2020**[5]

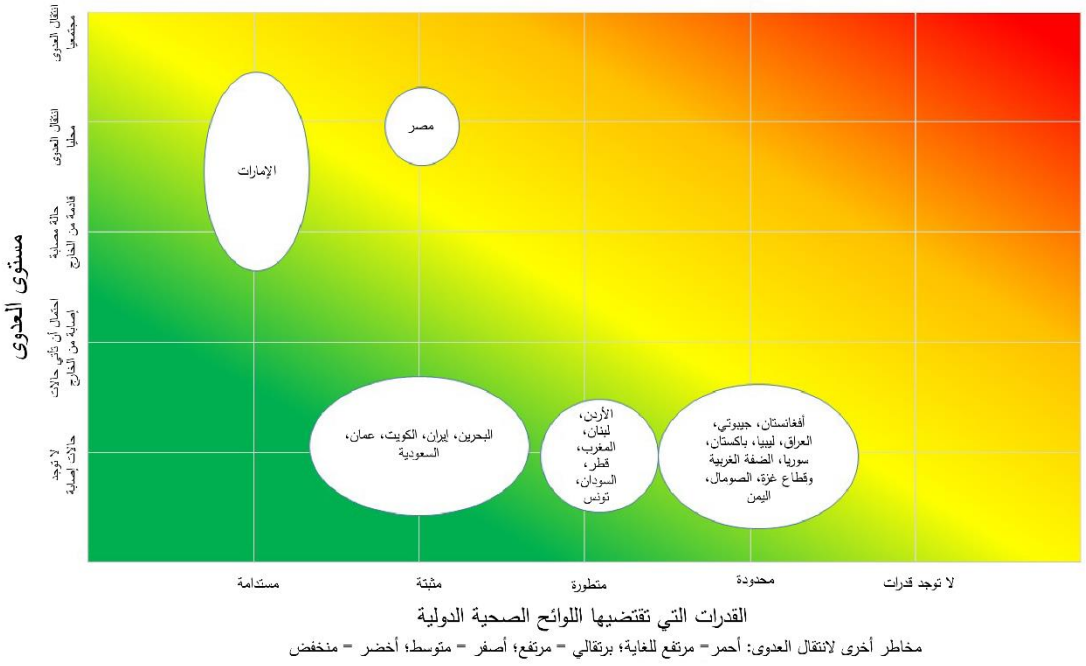


### ج. الصلة بأهداف المستوى الأعلى

18. يتسق هذا المشروع مع الأولويات الإستراتيجية لمجموعة البنك الدولي، وخاصة رسالة مجموعة البنك الدولي المتمثلة في القضاء على الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك بأسلوب مستدام. كما أن التركيز على الاستعداد والتأهب أمر بالغ الأهمية لتحقيق التغطية الصحية الشاملة. وهي تتماشى أيضًا مع الدعم الذي يقدمه البنك الدولي للخطط الوطنية والالتزامات العالمية لتقوية التأهب لمكافحة هذه الجائحة من خلال ثلاثة إجراءات رئيسية، هي: (1) تحسين خطط التأهب الوطنية، ويشمل ذلك الهيكل التنظيمي للحكومة؛ (2) تشجيع الالتزام باللوائح الصحية الدولية؛ (3) استخدام الإطار الدولي لمتابعة وتقييم اللوائح الصحية الدولية. ويعتبر المبرر الاقتصادي للاستثمار في تدخلات النهج البرامجي متعدد المراحل قوية على ضوء أن النجاح يمكن أن يخفف العبء الاقتصادي على عاتق الأفراد والبلدان على حد سواء. ويكمل هذا المشروع استثمارات كل من مجموعة البنك الدولي وشركاء التنمية في تقوية النظم الصحية، ومكافحة الأمراض ومراقبتها، والاهتمام بتغيير السلوك الفردي والمؤسسي، فضلا عن تشجيع مراعاة الفروق بين الجنسين وإشراك المواطنين. وعلاوة على ذلك، وفي إطار الالتزامات المقترحة للعملية التاسعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، يلتزم البنك الدولي بمساندة 25 بلدًا على الأقل من البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة لتنفيذ خطط التأهب لمواجهة هذه الجائحة من خلال إجراءات تدخلية (تشمل تعزيز القدرات المؤسسية والمساعدة الفنية والإقراض والاستثمار)". ويساهم هذا المشروع في تنفيذ اللوائح الصحية الدولية (2005)، والمراقبة المتكاملة للأمراض والتصدي لها، والمعايير الدولية للمنظمة العالمية لصحة الحيوان، وأجندة الأمن الصحي العالمي، واتفاقية باريس للمناخ، وتحقيق التغطية الصحية الشاملة وأهداف التنمية المستدامة، وتعزيز نهج " توحيد الأداء في مجال الصحة". كما يستجيب لركيزة القدرة على الصمود في وجه الصدمات في إطار إستراتيجية الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الموسعة التي تهدف إلى بناء رأس المال البشري من خلال تحسين أنظمة الرعاية الصحية وتقديم الخدمات للسكان الأكثر ضعفا والأولى بالرعاية، ومنهم اللاجئون والمهاجرون والنازحون داخليا، وغالبيتهم من النساء والأطفال. وأخيراً، يسهم المشروع في تحقيق "الهدف (أ): مواصلة مساندة تقديم الخدمات

[5] حتى 16 فبراير/شباط 2020.

الأساسية والحفاظ على المؤسسات" الوارد في مذكرة المشاركة القُطرية الخاصة باليمن للسنة المالية 2020 - 2021 (التقرير رقم: RY-136046) من خلال دعم تقديم الخدمات الضرورية المتصلة بمكافحة فيروس كورونا.

19. ستظل مجموعة البنك الدولي ملتزمة بالاستجابة السريعة والمرنة للتصدي لجائحة كورونا، وذلك بالاستعانة بجميع أدوات التشغيل والسياسات الخاصة بها والعمل في إطار شراكة وثيقة مع الحكومة والوكالات الأخرى. ستشتمل الاستجابة المقترحة لمجموعة البنك الدولي للتصدي لجائحة كورونا التي ترتكز على نهج "توحيد الأداء في مجال الصحة" وهو نهج متكامل يضم جميع القطاعات والتخصصات، على تقديم التمويل الطارئ وإسداء المشورة بشأن السياسات، والمساعدة الفنية، والاستفادة من الأدوات القائمة لمساندة البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية/ البنك الدولي للإنشاء والتعمير في معالجة آثار جائحة كورونا على قطاع الصحة وعملية التنمية على نطاق أوسع. وسيتم ربط استجابة مجموعة البنك للتصدي لجائحة كورونا بالخطة الاستراتيجية لمنظمة الصحة العالمية للتأهب والاستجابة لفيروس كورونا الجديد التي تحدد تدابير الصحة العامة من أجل جميع البلدان للتأهب والتصدي لهذه الجائحة وتدعيم جهودها لمنع تفشي الأمراض المعدية الناشئة في المستقبل.

## ثالثا. وصف المشروع

### أ. الأهداف الإنمائية

20. تتماشى أهداف هذا المشروع مع سلسلة النتائج للبرنامج الإستراتيجي للتأهب والاستجابة لفيروس كورونا الجديد (كوفيد- 19). وسيتم تنفيذ هذا المشروع بموجب الفقرة 12 من سياسة البنك الدولي بشأن تمويل سياسات الاستثمار (التي تتيح تفعيل إجراء البنك المعنون "إعداد تمويل المشروعات الاستثمارية – أوضاع الحاجة الملحّة للمساعدة أو القيود على القدرات)، في إطار التسهيل سريع الصرف لمكافحة فيروس كورونا الذي يساند عددًا من الإجراءات المرنة التي تدعم التنفيذ السريع للمشروع.

21. **الهدف الإنمائي للمشروع:** منع الخطر الذي تشكله جائحة كورونا (كوفيد-19) وكشفه والتصدي له.

22. **المؤشرات على مستوى الهدف الإنمائي للمشروع:** ستجري متابعة مدى تحقيق الهدف الإنمائي للمشروع من خلال مؤشرات النواتج التالية على مستوى الهدف الإنمائي له:

- قام اليمن بتفعيل مركز عمليات الطوارئ الصحية العامة لمكافحة فيروس كورونا؛
- عدد المختبرات المعينة والمزودة بأجهزة التشخيص الخاصة بمكافحة فيروس كورونا وأدوات الاختبار والكواشف

### ب. مكونات المشروع

23. يهدف المشروع إلى مساعدة اليمن على الاستجابة فوراً للمخاطر المرتبطة بتفشي فيروس كورونا في اليمن. والحد منها وبناء على خطة التأهب والاستجابة في اليمن، ستهدف منظمة الصحة العالمية إلى سد الثغرات الحرجة في المجالات الفنية، مثل: التدابير المتعلقة بنقاط الدخول؛ والمختبرات الوطنية؛ والوقاية من العدوى ومكافحتها؛ وإدارة الحالات والعزل على نحو مراع للفوارق بين الجنسين؛ والدعم التشغيلي والخدمات اللوجستية. وقد تم تحديد

هذه المجالات الفنية من أجل تقوية القدرة المحلية على الاستجابة على الفور والتصدي للتحديات المحتملة لتفشي فيروس كورونا في الوقت المناسب، مع العمل في إطار النظم القائمة في اليمن وتقديم المساعدة الفنية حسب الحاجة للهيئات المحلية. وسينصب التركيز على تدعيم القدرات على صعيد المديريات من خلال نموذج اللامركزية. وتهدف هذه الخطة إلى تعزيز قدرات أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين على إشراك أطراف وقطاعات متعددة نشطة في اليمن.

**المكوّن 1: الاستجابة الطارئة لمواجهة فيروس كورونا (23.4 مليون دولار).**

24. يهدف هذا المكوّن إلى منع تفشي فيروس كورونا في اليمن والحد منه إلى أقصى حد ممكن. وسيتحقق ذلك من خلال تقديم دعم فوري لتحسين قدرات الكشف عن الحالات والاختبار وإدارة الحالات وتسجيلها والإبلاغ عنها، بالإضافة إلى تتبُّع المخالطين وتقييم المخاطر. وعلى وجه التحديد، سيمول هذا المكون شراء المستلزمات الطبية وغير الطبية، والأدوية، واللقاحات، والأجهزة،[6] فضلا عن نفقات التدريب والتنفيذ، وإعادة التأهيل المحدودة المنشآت القائمة ورفع مستواها حسب الحاجة من أجل أنشطة التصدي لفيروس كورونا، بما في ذلك ما يلي: (1) الكشف السريع على مستوى المديريات وفي نقاط الدخول المحددة من خلال تقييم النقل/الحركة الجوية والبحرية والبرية؛ (2) مراقبة الأمراض، وإنشاء وتقوية مراكز عمليات الطوارئ، وفرق الاستجابة السريعة من أجل إيجاد نظام ملائم في الوقت المناسب للكشف عن الحالات المشتبه فيها وتعقبها والإبلاغ عنها؛ (3) إعداد وتجهيز مراكز العزل وإدارة الحالات في جميع أنحاء اليمن لضمان توفر القدرة السريرية الكافية والكوادر المدربة للاستجابة لأية حالات تظهر عليها الأعراض؛ (4) الوقاية من العدوى ومكافحتها على مستوى المنشآت والمجتمعات المحلية لضمان تنسيق ممارسات النظافة العامة على جانبي العرض والطلب؛ و (5) تعزيز قدرة الاختبار والقدرة المختبرية في جميع أنحاء اليمن من أجل جهود التصدي لتفشي فيروس كورونا. وسيجرى التدريب على نحو يكفل مشاركة النساء والرجال العاملين في مجالي الصحة والمراقبة على قدم المساواة. وستشتمل التكاليف التشغيلية للتنفيذ على: تكاليف بدل المخاطر، وبدل المعيشية اليومي وتكاليف السفر لفئات محددة من موظفي الخدمة المدنية، مثل الأطباء السريريين والممرضين والعاملين في مجال الصحة، الذين يشاركون مباشرة في أنشطة مكافحة فيروس كورونا.[7]

25. يجري بالفعل دعم الركائز المهمة الأخرى للتدخلات المتفق عليها للتصدي لفيروس كورونا – بما في ذلك (1) التنسيق على مستوى البلاد، و (2) التوعية بالمخاطر وإشراك المجتمعات المحلية – وذلك باستخدام الهياكل القائمة التي طورها المشروع الطارئ للصحة والتغذية في اليمن الجاري تنفيذه والذي تموله المؤسسة الدولية للتنمية، في إطار التصدي لوباء الكوليرا وغيره من الأوبئة، مع مراعاة العادات المختلفة التي تسلكها في العادة النساء والرجال وأدوارهم المجتمعية المختلفة في منع تفشي المرض (مثلا، غسل الأيدي، والتباعد الاجتماعي، وما إلى ذلك)، ومن ثم التواصل عبر الرسائل. وكوسيلة للتصدي لتزايد مخاطر العنف ضد المرأة خلال أوقات الأزمات، يمكن للتواصل الإعلامي أيضا أن يضم رسائل عن أهمية حل الصراع الدائر على نحو مراع للصحة العامة، ودور الوالدين، والإجهاد، والتحكم بالغضب.

**المكوّن 2: إدارة التنفيذ والمتابعة والتقييم (3.5 ملايين دولار)**

[6] سيتم شراء أية مستلزمات تتماشى مع قائمة الأدوية الأساسية لمنظمة الصحة العالمية أو أية قوائم محدثة. علما بأنه لا توجد إلى الآن أدوية لفيروس كورونا (مرض كوفيد-19). ولن يتم شراء أي أدوية ولقاحات إلا بعد أن توافق عليها منظمة الصحة العالمية باعتبارها فاعلة ويمكن استخدامها.

[7] تشمل التكاليف التشغيلية للتنفيذ النفقات المعقولة التي تغطي تشغيل المركبات للفرق المتنقلة للخدمات الإيصالية، واستئجار المستودعات، والمكاتب، وإمدادات المياه، وصيانة الأجهزة الصحية في المراكز الصحية، وصيانة مرافق المياه والصرف الصحي، وإمدادات الوقود اللازمة لتشغيل المنشآت الصحية ومرافق المياه في إطار المشروع، والخدمات العامة، ورسوم الاتصالات، وبدلات المعيشة اليومية، وبدلات الانتقال الداخلي أو السفر، وبدل المخاطر، ولكن باستثناء الرواتب و/أو الحوافز (بخلاف بدل المخاطر) للعاملين بجهاز الخدمة المدنية في الجمهورية اليمنية.

26. سيساند هذا المكون أنشطة إدارة المشروع والمتابعة والتقييم لضمان التنفيذ السلس والمُرضي للمشروع. وسيمول المكون ما يلي: (أ) دعم الإدارة العامة لمنظمة الصحة العالمية؛ (ب) الاستعانة بجهات متابعة خارجية ومراجعي حسابات، وفقا لاختصاصات مقبولة لدى المؤسسة الدولية للتنمية؛ و (ج) التكلفة المباشرة للموظفين وإدارة المشروع. وسيجري قدر الإمكان جمع البيانات ومتابعتها على نحو مراع لنوع الجنس والعمر من أجل الإسهام في تحسين فهم الصورة الديمغرافية للسكان المتضررين.

27. يعد اليمن معرضا بشدة لخطر الكوارث الطبيعية وآثار تغير المناخ. ووفقاً لمؤشر نوتردام العالمي للتكيف، الذي يقيس مخاطر المناخ الكلية، يعد اليمن من أكثر البلدان قابلية للتأثر وأقلها استعداداً في العالم، حيث يحتل المرتبة 167 من أصل 181 بلداً. ومن المتوقع أن ترتفع درجة الحرارة في اليمن بين 1.2 و3.3 درجة مئوية بحلول عام 2060، وأن يزداد عدد الأيام والليالي الحارة، في حين يتوقع أن ينخفض عدد الأيام والليالي الباردة. ولا يوجد اتفاق بين نماذج الدوران العام المختلفة حول كيف سيكون متوسط التغير السنوي في التساقطات المطرية، ولكن معظم النماذج تنبئ باستمرار بأن نسبة حالات الهطول "الغزير" للأمطار سوف ترتفع خلال فصل الخريف (سبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول ونوفمبر/تشرين الثاني).[8] وقد يؤدي هطول الأمطار الغزيرة إلى سيول مفاجئة، مما يؤدي بدوره إلى تآكل التربة، وتدهور المصاطب الزراعية، وفقدان المحاصيل، والأضرار الاقتصادية الأخرى، وانعدام الأمن الغذائي. ويعاني اليمن من ارتفاع الضغط على الموارد المائية، وهذا الوضع آخذ في الازدياد، ومن المرجح أن تُستنفد موارد المياه الجوفية في غضون العقدين إلى الثلاثة القادمة، مما سيؤدي إلى تخفيض الإنتاج الزراعي بنسبة 40%. وقد يؤدي ضعف التغذية وعدم كفايتها إلى ضعف نظام المناعة، لاسيما في صفوف الأطفال. ويبلغ العمر الوسيط للمواطنين اليمنيين 19-20 عاما: صغر سن الإنجاب؛ 68.3% [9] من السكان هم من سكان الريف الذين يعتمدون بشكل أو بأخر على المحاصيل الزراعية. ويُتوقع أن تؤدي العواصف والسيول المتكررة إلى تضخيم معدلات انتشار الأمراض المعدية كالكوليرا والدفتريا وحمى الضنك، التي تنتشر من خلال ناقلات الأمراض المحمولة بالمياه والبعوض. وتؤدي الظروف الأكثر دفئاً ورطوبة المتوقعة في اليمن، فضلاً عن زيادة ملوحة المياه بسبب ارتفاع منسوب مياه البحر، إلى زيادة نمو بكتيريا الكوليرا الفيروسية، وأنواع أخرى من مسببات الأمراض التي تعيش في مياه راكدة. علاوة على ذلك، فقد تلوث السيول المفاجئة إمدادات المياه بالمواد المتخلفة عن التغوط وتوسع حالات تفشي الكوليرا الراهنة. كما يتنبأ الخبراء أيضاً بزيادة في حالات الإصابة بالبلهارسيا وداء الفيلاريات اللمفاوي والجرب والملاريا. وأخيراً، فإن الأحوال الجوية الأكثر تطرفاً مقترنة بشح المياه وارتفاع درجات الحرارة سوف تعوق قدرة النظام الصحي اليمني على التصدي لهذه التحديات.

28. يعاني اليمن من صراعات معقدة، ويشكل ذلك ضغوطاً شديدة على نظام الرعاية الصحية الضعيف أصلا. وقد حذر تقرير منظمة الصحة العالمية لعام 2015 من قرب إمكانية انهيار نظام الرعاية الصحية في اليمن،[10] الذي يعاني من انخفاض شديد في توافر الأسرّة في المستشفيات: 7 أسرة لكل 10 آلاف من السكان.[11] ولتوضيح حجم المشكلة من منظور دولي: في إيطاليا، يوجد 34 سرير مستشفى لكل 10 آلاف نسمة؛ وفي الصين هناك 42 (2012)؛ وفي اليابان هناك 134 (2012).[12] ومن المرجح أن تتفاقم الصراعات الدائرة في اليمن وتصبح أكثر حدة إذا تناقصت إمدادات الأغذية والمياه والموارد

[8] http://sdwebx.worldbank.org/climateportalb/home.cfm?page=country_profile&CCode=YEM&ThisTab=RiskOverview. تاريخ الاطلاع 23 مارس/آذار 2020.

[9] https://www.who.int/countries/yem/en/. تاريخ الاطلاع 23 مارس/آذار 2020.

[10] https://www.who.int/bulletin/volumes/93/10/15-021015/en/. تاريخ الاطلاع 23 مارس/آذار 2020.

[11] https://apps.who.int/gho/data/node.country.country-YEM. تاريخ الاطلاع 23 مارس/آذار 2020.

[12] https://data.worldbank.org/indicator/SH.MED.BEDS.ZS?view=chart. تاريخ الاطلاع 23 مارس/آذار 2020.

الأخرى. وسيكون من الصعب للغاية على قطاع الرعاية الصحية تلبية الاحتياجات الناجمة عن الصراعات وسوء التغذية والمخاطر الوبائية المحتملة، والتي تفاقمت جميعها بفعل تغير المناخ. وقد لا تتوافر الإمدادات الطبية الأساسية والكوادر الطبية بعد الكوارث الطبيعية أو الصراعات، مما يحد من خيارات العلاج للأمراض السارية. ويتعرض السكان ذوو الدخل المنخفض، بمن فيهم النازحون داخل البلاد، للخطر بوجه خاص لأنهم يفتقرون إلى القدرة على التكيف مع الصدمات الناجمة عن تغير المناخ. ويسهم المشروع في التكيف مع تغير المناخ وفي الحد من المخاطر الناجمة عن تفشي الأمراض بسبب تغير المناخ من خلال تعزيز تقديم الخدمات عن طريق تجهيز المنشآت الصحية والمختبرات وتدريب العاملين في مجال الصحة والفنيين في المختبرات. ومن شأن ذلك أن يحسن تقديم خدمات الرعاية الصحية الأساسية، ويمكن الناس من الحصول على الرعاية المناسبة التي تبني القدرة على الصمود في وجه الأخطار، وهو أمر أساسي للغاية للفقراء الأشد ضعفاً والأولى بالرعاية والأقل استعداداً للتعامل مع آثار تغير المناخ.

### ج. المستفيدون من المشروع

29. من المتوقع أن يعود المشروع بالنفع على عموم السكان في اليمن، بمن فيهم المواطنون وغير المواطنين، والكوادر الطبية وأفراد الطوارئ، ومنشآت المختبرات والفحوص، والهيئات الصحية في جميع أنحاء البلاد. وفي عام 2018، أشارت التقديرات إلى أن مجموع عدد السكان في اليمن بلغ 28.9 مليون نسمة،[13] منهم حوالي 24 مليون نسمة بحاجة إلى المساعدة الإنسانية.[14] ومن أجل التصدي الفوري لانتقال العدوى وتخصيص الموارد اللازمة لمعالجة الحالات المصابة، فإن المشروع سيستهدف على وجه التحديد المجتمعات المحلية المعرضة لمخاطر عالية لانتقال العدوى محليا، مثل المدن المكتظة بالسكان في جميع أنحاء اليمن.

## رابعا. ترتيبات التنفيذ

### أ. الترتيبات المؤسسية وترتيبات التنفيذ

30. في إطار المشروع المقترح للتصدي لجائحة كورونا (كوفيد-19) في اليمن، ستكون منظمة الصحة العالمية الجهة المتلقية للمنح، كما ستتولى مسؤولية إدارة تنفيذ أنشطة المشروع بناء على الدروس المستفادة من تجربة التنفيذ في إطار المشروع الطارئ للصحة والتغذية في اليمن. وقد تمكنت المنظمة من وضع آليات لتنفيذ المشروع الطارئ للصحة والتغذية باستخدام هياكل المنظومة العامة المحلية القائمة، من أجل تحقيق نتائج على أرض الواقع خلال الصراع الجاري في اليمن. ومنذ عام 2017، واصلت المنظمة تدعيم قدرتها التشغيلية وتوسيعها وتواجدها في اليمن من أجل معالجة العديد من المشكلات الصحية والتغذوية على مختلف المستويات. وبالمثل، ستعتمد المنظمة على وحدة إدارة المشروعات القائمة للمشروع الطارئ للصحة والتغذية في اليمن وتعمل على توسيع نطاقها لضمان تمتعها بموظفين متفرغين وأكفاء لإدارة الأنشطة اليومية للمشروع.

31. تعد منظمة الصحة العالمية إحدى الجهات الفاعلة الرئيسية على الصعيد العالمي وداخل اليمن في التصدي لجائحة كورونا الحالية على الجانبين

[13] البنك الدولي. بنك بيانات مؤشرات التنمية العالمية. https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators. تاريخ الاطلاع 21 مارس/آذار 2020.
[14] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. بيانات شبكة الإغاثة على الإنترنت بشأن اليمن. https://m.reliefweb.int/report/3422113 تاريخ الاطلاع 21 مارس/آذار 2020.

الفني والتنفيذي على السواء. ولدى المنظمة شبكتها الخاصة من الموردين العالميين، ومقدمي الخدمات المحليين، والمتعاقدين، ومكاتب الصحة في المحافظات، والمكاتب الصحية في المديريات، والمنظمات غير الحكومية الدولية/المحلية. وفي إطار المشروع الطارئ للصحة والتغذية في اليمن، تمكنت المنظمة من توسيع هذه الشبكة وتقوية القنوات المؤسسية والتنفيذية لتقديم الخدمات الأساسية وضمان توافر الأدوية الحيوية في جميع أنحاء البلاد. وتعتبر ترتيبات التنفيذ هذه، التي أثبتت نجاحها في إطار مشروع الصحة والسكان ومشروع مكافحة البلهارسيا اللذين تمولهما المؤسسة الدولية للتنمية، ترتيبات خاصة بسياق محدد ومرن بناءً على حاجات السكان والقدرات المحلية (مكاتب صحة المديريات أو المنظمات غير الحكومية) لتوفير حزمة خدمات الرعاية الصحية التي تم تحديدها. ولذلك، ستعمل المنظمة مع هياكل المنظومة الصحية المحلية القائمة على مستوى المحافظات والمديريات والمجتمعات المحلية من خلال طريقة التنفيذ المباشر للحفاظ على القدرات الوطنية واستمرار النظام الصحي في أداء وظائفه الأساسية.

32. قام مكتب منظمة الصحة العالمية في اليمن بتوسيع تواجده الميداني وزيادة عملياته في البلاد خلال السنة الماضية من خلال تعيين موظفين محليين ودوليين في مجالات الامتثال والإدارة المالية والمشتريات والخدمات اللوجستية وسلاسل الإمداد من أجل تقوية الضوابط الداخلية وضمان وجود آليات مالية وتعاقدية وظيفية. وقد بلغ العدد الإجمالي 267 موظفا واستشاريا (227 موظفا محليا، و 40 موظفا دوليا) موزعين على مكتب المنظمة في صنعاء والمكاتب الأخرى في عدن وصعدة والحديدة وإب والمكلا. وتعمل جميع المكاتب، ولديها سلاسل إمداد إلى معظم نقاط تقديم الخدمات من خلال المتعاقدين معها أو شركائها. ويتواصل توسيع نطاق قدرات الموظفين في جوانب الحماية البيئية والاجتماعية.

33. تقوم منظمة الصحة العالمية بالتنسيق مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، حيث قامت بتحديد الأولويات للأنشطة، والتسلسل الجغرافي للتدخلات في إطار كل ركيزة من ركائز خطة التأهب، والتدريب اللازم للموظفين، والدعم التشغيلي للفرق المحلية على المستويات اللامركزية. وحددت المنظمة أيضاً الثغرات الفنية ومواطن الضعف في مجال التنفيذ في إطار "التقدير السريع لمخاطر أحداث الصحة العمومية الحادة". وقد أُخذت هذه التوصيات في الاعتبار عند تصميم المشروع المقترح.

34. وبالنظر إلى نطاق المشروع وتصميمه، سيركز المكون 1 بصورة رئيسية على المشتريات الدولية للمستلزمات الطبية وغير الطبية والأجهزة ذات الصلة بمكافحة فيروس كورونا وفقا لقائمة منظمة الصحة العالمية للأصناف الخاصة بمكافحة الفيروس وغيره من الأمراض المعدية. وستستفيد المنظمة من قدرتها المتعلقة بسلاسل الإمداد العالمية التي تدار مركزيا في مقر عملها لشراء وتسليم المستلزمات المطلوبة إلى المستودعات الإقليمية في دبي وصلالة التي تم تطويرها وتدعيمها مؤخرا فيما يتعلق بالقدرات المادية وقدرات الموظفين. وستتولى المنظمة، من خلال المتعاقدين معها، مسؤولية تسليم المواد المشتراة من مستودعاتها المحلية في اليمن إلى المنشآت والمؤسسات المستهدفة. وبالإضافة إلى ذلك، ستكفل المنظمة استخدام هذه المواد وفقا لخطة التأهب والاستجابة لحالات تفشي الأمراض. وفي حين أن هذا المشروع سيغطي اليمن بأكمله، ستتولى الجهات المعنية صاحبة المصلحة تنفيذه، بما في ذلك المنشآت الصحية.

35. اتفق البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية على تقوية الضوابط المالية والتعاقدية للمشروعات التي تمولها المؤسسة الدولية للتنمية، وتم تنفيذ عدد من التدابير. وعلاوة على ذلك، ما فتئ البنك الدولي يعقد مناقشات مع جميع وكالات الأمم المتحدة لضمان توجيه إخطار فوري واستباقي إليه بشأن أي مشكلات تتعلق بالإدارة المالية.

36. وبناء على تجربة المشروع الطارئ للصحة والتغذية في اليمن، دعمت منظمة الصحة العالمية نهجها اللامركزي من خلال التدابير التالية: (1)

إضفاء طابع اللامركزية على العمليات المتصلة بالتخطيط والتنفيذ؛ (2) تحقيق اللامركزية في تنمية القدرات لأغراض التخطيط والتنفيذ والمتابعة؛ (3) تحقيق اللامركزية في مساءلة مكاتب الصحة في المحافظات، فضلاً عن مسؤولية المنظمة عن المتابعة الميدانية وعمليات التفتيش المفاجئة.

37. هناك حاجة ماسة إلى المشروع المقترح الذي يستهدف على وجه التحديد التصدي لتفشي فيروس كورونا، ويُعد أنجع وسيلة يمكن للبنك الدولي من خلالها التصدي لتفشي هذا الفيروس في اليمن. وتشمل الأسباب ما يلي: (1) أن التمويل المقدم للجزء الخاص بمنظمة الصحة العالمية من المشروع الطارئ للصحة والتغذية في اليمن مخصص لدعم خدمات الرعاية التي تمس الحاجة إليها، وسيخلق تحويل جزء من هذا التمويل لصالح جهود التصدي لفيروس كورونا ثغرة في تقديم الخدمات؛ (2) يتيح التسهيل سريع الصرف قدرا من المرونة في مشروعات التصدي لفيروس كورونا لاتباع إجراءات مُقْتَضَبة لإعداد الأنشطة للتحرك السريع في مواجهة جائحة كورونا الآخذة في التطور؛ (3) أن وجود مشروع مخصص يسهل متابعة الأنشطة الخاصة بالتصدي لفيروس كورونا. وفي إطار المشروع الطارئ للصحة والتغذية في اليمن، تم من أصل مبلغ 232.49 مليون دولار من المنح المقدمة إلى منظمة الصحة العالمية، صرف مبلغ 190.16 مليون دولار إلى المنظمة، منها 142.4 مليون دولار للمستفيدين، وتم الارتباط بتقديم 17.4 مليون دولار.[15]

### ب. ترتيبات متابعة النتائج وتقييمها

38. ستقوم منظمة الصحة العالمية، من خلال أنشطتها، باستخدام البيانات التي تجمعها مكاتب الصحة في المحافظات والشركاء المنفذون الآخرون (المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية) وفقاً لأشكال الإبلاغ الموحدة لجميع التدخلات على مختلف المستويات بشأن الخدمات والمستلزمات. ويتم الاحتفاظ بقواعد بيانات خاصة بكل خدمة على المستوى الوطني ومستوى المحافظات والمستويات الأدنى. وفي كل مكتب ميداني من مكاتب منظمة الصحة العالمية، سيتم جمع البيانات واستعراضها قبل دمجها على المستوى المركزي للمنظمة في البلاد بمعرفة منسقين تابعين للشركاء من مكاتب صحة المحافظات والمنظمات غير الحكومية. وستحظى هذه العملية بدعم من أخصائيي إدارة المعلومات في مكاتب المنظمة الميدانية والرئيسية. وسيجري التحقق الفني والمالي بانتظام أثناء الزيارات التي يقوم بها موظفو منظمة الصحة العالمية وجهات المتابعة الخارجية، باستخدام بروتوكول متفق عليه. وستوجد لدى المنظمة آلية متابعة خارجية مستقلة للتحقق من الأداء بشكل ربع سنوي والرصد الميداني لأنشطة برامجها. وستقدم جهة المتابعة الخارجية تقارير ربع سنوية إلى المنظمة والبنك الدولي بشأن المخرجات وكذلك بشأن تقديم الخدمات إلى المستفيدين المستهدفين. وستقدم المنظمة إلى البنك تقارير فنية ومالية على أساس ربع سنوي عن التقدم المحرز في أنشطة المشروع وفقا لنموذج متفق عليه مع البنك. وسيتم قدر الإمكان جمع البيانات والإفادة عنها حسب نوع الجنس والعمر لتحسين فهم السمات الديمغرافية للسكان المتضررين.

39. سيعقد البنك الدولي اجتماعات شهرية لمناقشة التقدم المحرز في المشروع بناء على خطة شراء متفق عليها لضمان إحراز تقدم، والتحقق من ترتيبات التنفيذ والموظفين، ومعايير اختيار المحافظات/تحديد الأولويات لكل خدمة من الركائز وخطط العمل المتفق عليها. وعلى غرار المشروع الطارئ للصحة والتغذية في اليمن، سيعتمد البنك على تقارير جهات المتابعة الخارجية المقدمة مباشرة إليه وإلى منظمة الصحة العالمية. وسيوافق البنك على الاختصاصات الممنوحة لجهة المتابعة الخارجية.

[15] الأرقام حتى 22 مارس/آذار 2020.

40. من المرجح أن يسفر المشروع عن جمع قدر كبير من البيانات الشخصية، والمعلومات الشخصية التي تكشف هوية أصحابها، والبيانات الحساسة المستخدمة فيما يتصل بإدارة حالات تفشي فيروس كورونا في ظل ظروف قد لا تنص فيها القوانين الوطنية أو أنظمة إدارة البيانات على تدابير لضمان استخدام البيانات ومعالجتها بصورة مشروعة وملائمة ومتناسبة، أو أن يتم جمعها وإدارتها بشكل روتيني في أنظمة المعلومات الصحية. وللتحوط من إساءة استعمال البيانات الشخصية، سيتبع المشروع المبادئ التوجيهية والإجراءات التي وضعتها منظمة الصحة العالمية للتعامل مع هذه البيانات في تلك الظروف. ويمكن أن تشمل هذه التدابير، على سبيل المثال، التقليل من البيانات التي يتم جمعها (الاكتفاء بجمع البيانات اللازمة لهذا الغرض فقط)؛ والتأكد من دقتها (بيانات صحيحة أو شطب البيانات غير الضرورية أو غير الدقيقة)، وتقييد الاستخدام (بحيث لا تستخدم البيانات إلا للأغراض المشروعة وذات الصلة)، واستبقاء البيانات الضرورية (الاحتفاظ بالبيانات ما دامت ضرورية فقط)، وإبلاغ أصحاب البيانات بالغرض من استخدامها وطريقة معالجتها، وإتاحة الفرصة لأصحاب البيانات لتصحيح المعلومات الخاصة بهم، وما إلى ذلك. ومن الناحية العملية، ستكفل العمليات تطبيق هذه المبادئ من خلال تقييمات قائمة أو تطوير آليات جديدة لإدارة البيانات ومعايير البيانات المتعلقة بالرعاية الصحية الطارئة والروتينية، وبروتوكولات تبادل البيانات، والقواعد أو اللوائح، وتنقيح اللوائح ذات الصلة، والتدريب، وتقاسم الخبرات العالمية، وأجهزة تحديد الهوية الفريدة لعملاء النظام الصحي، وتدعيم نظم المعلومات الصحية، وما إلى ذلك.

### ج. الاستدامة

41. يمول المشروع جهود منظمة الصحة العالمية للاستجابة لحالات الطوارئ المتعلقة بجائحة كورونا عن طريق تدعيم تأهب النظام الصحي في اليمن للكشف المبكر عن الأمراض المعدية وتشخيصها وإدارتها. ومن المتوقع أن يكون للنواتج والنتائج الناجمة عن هذا المشروع الطارئ أثر مستدام على تحسين التأهب في مجال الصحة العامة عن طريق تلبية الاحتياجات الفورية للتصدي لفيروس كورونا. ويشمل تصميم المشروع، على وجه الخصوص، تجهيز المنشآت الصحية والمختبرات وتدريب العاملين في مجال الصحة. وسيمكن ذلك الجهات المحلية من تحسين قدراتها ومواصلة جهودها لمعالجة الأوبئة في المستقبل.

## خامسا. ملخص التقييم المسبق للمشروع

### أ. التحليل الفني والاقتصادي والمالي (إنْ وُجِد)

42. ينتشر فيروس كورونا بسرعة حول العالم كله. وكان معدل انتقال العدوى وتفشي الحالات في مختلف البلدان كبيرا خلال الأسابيع القليلة الماضية. وقد أفاد حوالي 182 بلدا في العالم بظهور إصابات لديها حتى الآن، ولا تستطيع بعض الأنظمة الصحية في البلدان المتقدمة تلبية الطلب على الفحص والاختبار والتتبع وإدارة الحالات. وفي حين أن اليمن لم يبلغ عن إصابات حتى كتابة هذه الوثيقة، فإن احتمال وجود حالات قادمة من الخارج و/أو انتقال العدوى على الصعيد المحلي لا يزال مرتفعاً. وستكون عواقب تفشي هذه العدوى، إذا أخذت نطاقا أوسع، كارثية في بلد يعاني بالفعل من الصراع، وخطر المجاعة، وارتفاع معدلات سوء التغذية الحاد، والكوليرا. ويتعرض السكان الأشد ضعفا والأولى بالرعاية في اليمن مثل كبار السن والأشخاص النازحين داخل البلاد (وكثير منهم من النساء) واللاجئين لخطر الإصابة بالمرض على وجه الخصوص، كما يواجهون خطر الإصابة بأعراض شديدة الخطورة. وقد صُمم المشروع بهدف دعم التصدي الفوري لجائحة كورونا، بينما يركز المشروع الطارئ للصحة والتغذية في اليمن على بناء قدرات اليمن على منع تفشي الأمراض والتصدي لها في المستقبل. ويعتمد المشروع مجموعة متكاملة أفقيا ورأسيا من الأنشطة في إطار كل ركيزة من ركائز الخطة الواردة في المكون 1، وعلى وجه التحديد؛ (1) نقاط الدخول والفحص؛ (2) قدرات الاختبار والتحقق في المختبرات؛ (3) الوقاية من العدوى ومكافحتها على مستوى المنشآت والمجتمعات

المحلية؛ (4) إدارة الحالات ومراكز العزل.

43. يتجلى التكامل الأفقي من خلال الاستجابة التدريجية لهذه الجائحة باتباع نهج مواز ومتسلسل للوقاية والمكافحة. ففي الأجل القصير، بعد ستة أشهر من تاريخ نفاذ المشروع، يتم توجيه الأنشطة نحو منع تفشي الجائحة واحتوائها، ووقف التفشي، وتلبية احتياجات إدارة الحالات. وفيما يتعلق بالتكامل الرأسي، تم تجميع الأنشطة لاستهداف السكان على مستوى البلاد والمنشآت والمجتمعات المحلية والأسر المعيشية على الترتيب.

44. يبني المشروع أيضا على الإنجازات التي حققها المشروع الطارئ للصحة والتغذية في اليمن الذي أقام هياكل في عموم البلاد للتنسيق والمتابعة والتوعية بالمخاطر وإشراك المجتمعات المحلية. وتوجد هذه الآليات بالفعل وقد استخدمت لوضع خطة منسقة وزيادة وعي الجمهور بشأن فيروس كورونا، من خلال الرسائل والقنوات التي تصل إلى النساء والرجال على قدم المساواة، فضلا عن الاستجابة لشواغلهم المحددة وسلوكهم التجريبي، بما في ذلك أدوارهم المختلفة في النظافة الصحية للأطفال. وستتولى منظمة الصحة العالمية إدارة تنفيذ المشروع، مع الاستفادة من الكوادر المتمرسة والمدربة التي تعمل على الصعيد اللامركزي في مكاتب صحة المحافظات ومكاتب صحة المديريات، والمنشآت. وسيغطي المشروع جميع محافظات اليمن على أساس الاحتياجات، وذلك باتباع مجموعة شفافة ومستندة إلى الشواهد ومتفق عليها مسبقاً من المعايير لكل نوع من النشاط. وسيعاد النظر دوريا في تحديد أولويات المحافظات لكل نشاط من أجل الاستجابة على النحو المناسب للنمط المتطور من مخاطر انتقال العدوى، والقدرة على التنفيذ، والحالة الأمنية.

## ب. الجوانب المالية والتعاقدية

### (1) الإدارة المالية

45. ستتبع الإدارة المالية للمشروع الترتيبات التي تطبقها منظمة الصحة العالمية في إطار المشروع الطارئ للصحة والتغذية في اليمن الجاري تنفيذه، مع مراعاة جميع الإجراءات الإدارية المتفق عليها مع المنظمة للحد من مخاطر الإدارة المالية. وتحتفظ المنظمة بحسابات منفصلة للمشروعات وتكفل الاحتفاظ بالوثائق الداعمة الأصلية للنفقات. وسيستخدم التقارير المالية المرحلية بالنسبة للمدفوعات وسيقدم التقارير كل ثلاثة أشهر إلى البنك. وستتدفق الأموال من البنك إلى المنظمة ثم إلى المستفيدين/المتلقين النهائيين. وفي إطار هذا المشروع، ستستخدم المنظمة طريقة التنفيذ المباشر حيثما تتدفق الأموال مباشرة من حساب المنظمة إلى حسابات المستفيدين/المتلقين النهائيين. وسيتبع المشروع ترتيبات مراجعة الحسابات المتفق عليها بين البنك ووكالات الأمم المتحدة وفقا للاتفاق الإطاري للإدارة المالية. وبالإضافة إلى ذلك، قد يطلب البنك الدولي إجراء مراجعات مالية إضافية بناء على شروط الاتفاق المبرم معه.

46. سيشتمل المشروع على بند تمويل بأثر رجعي لمسحوبات تصل إجماليها إلى 2 مليون دولار في 1 مارس/آذار 2020 أو بعده، قبل تاريخ التوقيع على اتفاق تمويل النفقات المؤهلة في إطار الفئة 1.

47. للحصول على مزيد من التفاصيل عن الإدارة المالية، يرجى الرجوع إلى المرفق 2.

### (2) المشتريات

48. سيطبق المشروع ترتيبات بديلة للشراء وفقاً لإرشادات البنك الدولي للمشتريات للمقترضين لتمويل المشروعات الاستثمارية لتمويل شراء السلع وتنفيذ

الأشغال والخدمات الاستشارية وغير الاستشارية المؤرخة 1 يوليو/تموز 2016 (المنقحة في نوفمبر/تشرين الثاني 2017 وأغسطس/آب 2018)، بالنظر لأن إجراءات الشراء التي تتبعها منظمة الصحة العالمية تم تقييمها ووجد أنها مقبولة لدى البنك بموجب اتفاقات أخرى حسبما يسمح به القسم الثالث بسياسات إطار المشتريات- و.

49. ستتبع منظمة الصحة العالمية إجراءات الشراء الخاصة بها لشراء المستلزمات المطلوبة على أساس قائمة إيجابية متفق عليها، بما في ذلك التخزين والتوزيع إلى الوجهة النهائية.

50. ستقدم منظمة الصحة العالمية المساعدة الفنية في:

- تحديد الأصناف التي يتعين شراؤها ومواصفاتها بناء على القائمة الإيجابية؛
- التحديد الكمي للبنود المراد شراؤها، مع مراعاة (1) احتياجات اليمن مع تطور الجائحة و (2) توافر هذه الأجهزة من مصادر تمويل أخرى؛
- تحديد المختبرات والمنشآت الصحية المحددة التي ستجهز بأجهزة طبية من هذا القبيل.

51. أما بالنسبة للأنشطة العالمية (مثل الشراء بالجملة)، فلا يوجد تأثير محدد من المشكلات المالية والتعاقدية التي تمت مواجهتها مؤخرا، نظرا لأن مشكلات الرقابة التي أثيرت تتصل بالأساس بالعمليات اللامركزية. ويشمل المشروع تدابير للحد من المخاطر من قبيل تواتر تقديم التقارير والإبلاغ، وإجراء اتصالات مباشرة على أساس منتظم بشأن وضع الأنشطة، وما إلى ذلك.

52. تشتمل تدابير الحد من المخاطر على تقديم تقارير أكثر تواتراً وتفصيلاً، وزيادة الإشراف من جانب البنك. وفيما يتعلق بالأنشطة اللامركزية، سيجري استخدام نهج مالي وتعاقدي معزز يغطي ما يلي: (1) قيام وكالات الأمم المتحدة مسبقاً بعرض الضوابط الداخلية لهذه الأنشطة، بما في ذلك ترتيبات الحوكمة التي تشكل ركيزة للاستعانة بجهة المتابعة الخارجية ومنظمة الصحة العالمية؛ (2) تقديم منظمة الصحة العالمية لاحقا تقارير متكررة ومفصّلة بما فيه الكفاية؛ (3) موافقة البنك على اختصاصات جهة المتابعة الخارجية واختيارها؛ و (4) زيادة الإشراف من جانب البنك.

53. ستكون منظمة الصحة العالمية مسؤولة عن: (1) إعداد تقرير فصلي عن التقدم المحرز في مجال المشتريات والتوزيع، وكذلك معلومات محدثة عن تنفيذ خطة الالتزام البيئي والاجتماعي؛ (2) تقديم تقارير عن المؤشرات في إطار النتائج؛ (3) تقديم معلومات الأداء الأخرى ذات الصلة إلى البنك الدولي على النحو المطلوب؛ (4) الاستعانة بشركة (شركات) لإجراء مراجعة مالية في إطار عملية المتابعة والتقييم في نهاية المشروع.

### ج. السياسات القانونية الخاصة بالعمليات

| | هل تم تفعيلها؟ |
|---|---|
| منشور سياسة العمليات (OP 7.50) بشأن المشروعات المقامة على مجاري المياه الدولية | لا |
| منشور سياسة العمليات (OP 7.60) بشأن المشروعات المقامة في المناطق المتنازع عليها | لا |

### د. الأبعاد البيئية والاجتماعية

54. ستكون للمشروع آثار إيجابية لأنه سيعمل على تحسين مراقبة تفشي فيروس كورونا ورصده واحتوائه. غير أن المخاطر البيئية تُعد "كبيرة" لأن المشروع قد يشكل أيضاً المخاطر التالية: (1) المشكلات المتعلقة بالصحة والسلامة المهنيتين فيما يتعلق بفحص المستلزمات ومناولتها وإمكانية عدم استخدامها بأمان من قبل أخصائيي المختبرات والكوادر الطبية؛ (2) المخاطر والآثار البيئية المرتبطة بتدعيم منشآت صحية مختارة وإنشاء وتجهيز مراكز الحجر الصحي والعلاج، بما في ذلك الآثار الناجمة عن إصلاح غرف العزل في هذه المنشآت ومراكز العلاج؛ (3) إدارة النفايات الطبية ومشكلات الصحة والسلامة المجتمعية المتصلة بمناولة نفايات الرعاية الصحية ونقلها والتخلص منها. ويمكن أن تشمل النفايات من المختبرات ومراكز الحجر الصحي ومراكز الفحص التي تساندها جهود التصدي والتأهب لهذه الجائحة نفايات ملوثة سائلة (مثل الدم وسوائل الجسم الأخرى والسوائل الملوثة) والمواد المعدية (المياه المستخدمة، ومحاليل المختبرات والكواشف، والحقن، وشراشف الأسرة، ومعظم نفايات المختبرات ومراكز الحجر الصحي والعزل، وما إلى ذلك)، ويستلزم مناولة هذه النفايات عناية خاصة والوعي بأخطارها، لأنها قد تشكل خطرًا معديًا على العاملين في مجال الرعاية الصحية عند التعامل معها أو ملامستها. ومن المهم أيضاً ضمان التخلص السليم من هذه النفايات الطبية.

55. ولضمان الإدارة البيئية والاجتماعية السليمة للمشروع، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالصحة والسلامة، فإن منظمة الصحة العالمية ستقوم باعتماد وتنفيذ خطة إدارة النفايات الطبية، وكذلك إطار الإدارة البيئية والاجتماعية اللذين تم إعدادهما من أجل المشروع الطارئ للصحة والتغذية في اليمن الجاري تنفيذه (الذي تشترك منظمة الصحة العالمية أيضا في تنفيذه). وتقدم خطة إدارة النفايات الطبية إجراءات وتدابير مفصلة لإدارة مختلف أنواع النفايات الطبية ومناولة المواد الاستهلاكية الطبية ابتداء من التوزيع والاستخدام، مع تطبيق تدابير الوقاية من العدوى ومكافحتها – وتشمل عمليات الجمع، والتخزين المؤقت، والنقل، والتخلص النهائي الآمن. ويشمل إطار الإدارة البيئية والاجتماعية، وكذلك خطة إدارة النفايات الطبية، خطط المتابعة لضمان التنفيذ السليم للإجراءات وتدابير الحد من المخاطر. وبالإضافة إلى ذلك، سيطبق هذا المشروع معايير منظمة الصحة العالمية بشأن الاستجابة لفيروس كورونا وأفضل الممارسات الدولية على النحو المبين في "المبادئ التوجيهية بشأن تخطيط العمليات دعماً لتأهب البلدان واستجابتها" التي اعتمدتها المنظمة، المرفقة بخطة المنظمة المعنونة "الخطة الإستراتيجية للتأهب والاستجابة لفيروس كورونا الجديد" (12 فبراير/شباط 2020). ويرد مزيد من الإرشادات في "الاعتبارات الرئيسية المتعلقة بإعادة المواطنين إلى الوطن والحجر الصحي للمسافرين فيما يتعلق بتفشي فيروس كورونا المستجد" (11 فبراير/شباط 2020). ويشمل إطار الإدارة البيئية والاجتماعية إجراءات فرز وتقييم ومتابعة التدخلات التي تشمل الأشغال المدنية وإصلاح غرف العزل في المنشآت الصحية ومراكز العلاج. وسيجري فحص هذه التدخلات، وسيتم إعداد وتنفيذ أداة مناسبة للتقييم البيئي والاجتماعي لضمان تنفيذ هذه التدخلات دون التسبب في آثار ضارة على العاملين أو المستفيدين أو البيئة.

56. يتمثل الخطر الاجتماعي الرئيسي في أن الفئات الاجتماعية الأكثر ضعفا والأولى بالرعاية مثل كبار السن والأشخاص المصابين بأمراض مزمنة والذين لا يستطيعون الوصول بسهولة إلى المنشآت والحصول على الخدمات خلال تفشي أي وباء يمكن أن يقوضوا أهداف المشروع. وللحد من هذه المخاطر، ستعتمد منظمة الصحة العالمية "الخطة الإستراتيجية للتأهب والاستجابة لفيروس كورونا الجديد" (12 فبراير/شباط 2020).

57. سيجري أيضا تأكيد الفئات الضعيفة والأولى بالرعاية داخل المجتمعات المحلية المتأثرة بالمشروع والتشاور معها، وذلك من خلال الوسائل المكرسة في إطار خطة مشاركة أصحاب المصلحة، حسب الاقتضاء، فضلا عن وصف أساليب العمل التي سيضطلع بها المشروع للوصول إلى هذه الفئات. وستشتمل هذه الخطة أيضا على آلية محدثة لمعالجة المظالم للتعامل مع أية شواغل وشكاوى مثارة، وستوضع في صيغتها النهائية في غضون شهر واحد من دخول المشروع حيز النفاذ.

58. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكفل تنفيذ المشروع مشاركة أصحاب المصلحة المناسبين، والتوعية المناسبة، ونشر المعلومات في الوقت المناسب بغرض: (1) تجنب النزاعات والمشاحنات الناجمة عن الشائعات الكاذبة؛ (2) ضمان أقصى قدر ممكن من الإنصاف في الحصول على الخدمات لجميع من يحتاجون إليها؛ (3) معالجة المشكلات الناجمة عن إبقاء الناس في الحجر الصحي، مثل تلك المتعلقة بالعنف ضد المرأة. وبذلك يمكن للمشروع أن يعتمد على المعايير التي حددتها منظمة الصحة العالمية، فضلاً عن الممارسات الدولية الجيدة بغرض: (1) تيسير المشاركة المناسبة لأصحاب المصلحة وخطط التواصل والتوعية الموجهة إلى الجمهور بكافة فئاته (المواطنون المعنيون، والحالات المشتبه فيها، والمرضى، والأقارب، والعاملون في مجال الرعاية الصحية، وما إلى ذلك)؛ (2) تعزيز التعامل السليم مع أنشطة الحجر الصحي (بما في ذلك المعاملة الكريمة للمرضى؛ وإيلاء الاهتمام للشواغل التي تحكمها العادات والأفكار السائدة في المجتمع للفئات الضعيفة والأولى بالرعاية؛ ومنع الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، فضلا عن الحد الأدنى من الاحتياجات من أماكن الإقامة وتقديم الخدمات). وسيقوم المشروع باستمرار بتقييم كيفية التصدي على أفضل وجه لهذه الجوانب المتعلقة بالعنف ضد المرأة/الاستغلال والاعتداء الجنسيين/التحرش الجنسي أثناء التنفيذ، وذلك مثلاً عن طريق العمل المتعلق بالتوعية والتواصل مع المجتمعات المحلية.

## سادسا. دائرة معالجة المظالم

59. يجوز للمجتمعات المحلية والأفراد الذين يعتقدون أنهم تضرروا من أحد المشروعات التي يدعمها البنك الدولي أن يتقدموا بشكاواهم إلى الآليات القائمة حالياً لمعالجة المظالم على مستوى المشروع أو إلى دائرة معالجة المظالم بالبنك الدولي. وتكفل دائرة معالجة المظالم مراجعة الشكاوى فور تلقيها بغرض معالجة المخاوف والشواغل المتصلة بالمشروع. ويجوز للمجتمعات المحلية والأفراد المتضررين من المشروع رفع شكاواهم إلى هيئة التفتيش المستقلة التابعة للبنك الدولي التي تقرر ما إذا كان قد حدث ضرر – أو قد يحدث – نتيجة لعدم التزام البنك بسياساته وإجراءاته. ويجوز رفع الشكاوى في أي وقت بعد أن يتم لفت انتباه البنك الدولي مباشرة إلى هذه المخاوف، وإعطاء الفرصة لجهاز إدارته للرد عليها. للمزيد من المعلومات عن كيفية تقديم الشكاوى إلى دائرة معالجة المظالم بالبنك الدولي، يرجى زيارة الموقع: *http://www.worldbank.org/en/projects-operations/products-and-services/grievance-redress-service*. للمزيد من المعلومات عن كيفية تقديم الشكاوى إلى هيئة التفتيش المستقلة التابعة للبنك الدولي، يرجى زيارة الموقع: *www.inspectionpanel.org*.

## سابعا. المخاطر الرئيسية

60. **يعد التصنيف العام للمخاطر مرتفعا**، وينبع هذا التقييم من السياق غير العادي للصراع الدائر في الجمهورية اليمنية. وتتمثل المخاطر الرئيسية التي قد تؤثر في تنفيذ الهدف الإنمائي للمشروع والنتائج في: (1) المخاطر السياسية ومخاطر الحوكمة؛ (2) مخاطر الإستراتيجيات والسياسات القطاعية؛ (3) مخاطر الاقتصاد الكلي؛ (4) المخاطر البيئية؛ (5) مخاطر التصميم الفني؛ (6) مخاطر القدرات المؤسسية فيما يتعلق بالتنفيذ والاستدامة؛ (7) المخاطر المالية والتعاقدية؛ (8) المخاطر المتعلقة بأصحاب المصلحة؛ و (9) مخاطر أخرى، وهي تحديداً عدم وجود جهة مناظرة رسمية. وقد أدمجت بعض التدابير المهمة للحد من المخاطر. غير أن هناك درجة كبيرة من المخاطر المتأصلة في السياق العام لليمن، وفي ضوء التطور السريع للوضع على أرض الواقع وبيئة العمل التي تزداد صعوبة، فإن المخاطر المتبقية عموما لا تزال مرتفعة.

61. تصنف المخاطر السياسية ومخاطر الحوكمة بأنها عالية. ويمكن للصراع الدائر في اليمن أن يؤثر سلباً على تحقيق الهدف الإنمائي للمشروع. ويمكن أن تسفر صعوبة الإشراف على المشروع وتنفيذه عن تحويل الموارد المالية بعيدا عن أهدافها، بحيث تعود بالنفع فقط على السكان المقيمين في مناطق مرتبطة بالمصالح السياسية دون غيرهم. بالإضافة إلى ذلك، فإن السيطرة على المناطق الجغرافية من جانب مختلف الفصائل السياسية أو المسلحة يمكنها أن تؤدي إلى تداخل واستهداف غير كاف للأشخاص الأولى بالرعاية بحق. كما تشكل هذه البيئة الصعبة أيضاً مخاطر على صعيد **الإستراتيجيات والسياسات القطاعية** مع وجود سلطات صحية مختلفة في البلد. ومن بين تدابير الحد من المخاطر الرئيسية الحفاظ على تركيز قوي على شراء المستلزمات والأجهزة الضرورية والقيام بتدريب العاملين في المجالين الصحي وغير الصحي في المستشفيات والمختبرات المستهدفة، مع العمل في الوقت نفسه مع شركاء في التنفيذ محايدين سياسيا ومع مستويات مختلفة من السلطات المختلفة. وعليه، فإن المخاطر المتبقية لا تزال مرتفعة.

62. **تُعد مخاطر الاقتصاد الكلي مرتفعة**. وكان للصراع تأثير اقتصادي مدمر على اليمن، مما فاقم الأداء الاقتصادي الذي كان ضعيفاً بالفعل قبل اندلاع الصراع، والذي يمكن أن يتفاقم من جراء تفشي وباء فيروس كورونا. فالحكومة غير قادرة على تمويل تكاليف تشغيل المنشآت الصحية، وتوجد مخاطرة تكمن في عدم الانتظام أو التوقف التام في دفع رواتب العاملين في قطاع الصحة من جراء نقص الموارد العامة. وعلى الرغم من أن هذا المشروع لا يمكنه الحد من المخاطر المرتبطة بالاقتصاد الكلي، فإنه يسهم في الحفاظ على الخدمات العامة والقدرات المحلية التي تمسّ الحاجة إليها.

63. **تعد المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية كبيرة**. وتتصل المخاطر والآثار البيئية المتوخاة في إطار هذا المشروع بما يلي: إدارة النفايات الطبية والتخلص منها؛ والجوانب المتعلقة بالصحة والسلامة المهنيتين. وقد تم بالفعل إعداد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وخطة إدارة النفايات الطبية للمشروع الطارئ للصحة والتغذية الجاري تنفيذه في اليمن، ويُعمل بهما لمواجهة أي مخاطر وآثار متوقعة. وبشكل عام، تعتبر الفوائد المباشرة والعوامل الخارجية الإيجابية لأنشطة المشروع كبيرة مقارنة بالمخاطر والآثار المتوخاة؛ ومع ذلك فإن البيئة الصعبة التي ينفَّذ فيها المشروع تعني أن ثمة مخاطر متبقية كبيرة.

64. **تعد مخاطر التصميم الفني والقدرات المؤسسية متوسطة**. ويعتمد المشروع على نجاح العمليات التي تمولها المؤسسة الدولية للتنمية بالاشتراك مع منظمات الأمم المتحدة الفنية في اليمن، حيث تشكل قدرة مقدمي الخدمات المحليين في القطاع الصحي مخاطر كبيرة. وسيتم الحد من المخاطر بالحفاظ على بساطة التصميم. وقد يؤدي التحدي الأمني والتنقل المتكرر للسكان الفارين من المناطق المتأثرة بشدة بالصراع إلى إضعاف قدرة منظمة الصحة العالمية وشركائهما في التنفيذ. ومن شأن التواجد الميداني القوي والمعارف القوية التي تتمتع بها منظمة الصحة العالمية وشركاؤها في التنفيذ أن يحد من هذه المخاطرة. وبالتالي، تعد المخاطر المتبقية "متوسطة".

65. **المخاطر ذات الصلة بأصحاب المصلحة.** كانت هناك تغطية إعلامية سلبية موجهة نحو وكالات الأمم المتحدة في اليمن. وللحد من المخاطر المتعلقة بإيصال السلع إلى المنشآت الصحية، يتم تنفيذ أنشطة الاتصال والخدمات الإيصالية لتوعية الجمهور بمساندة المشروع وزيادة إبراز دوره من خلال المشروع الطارئ للصحة والتغذية الجاري تنفيذه في اليمن. وتعتبر المخاطر المتبقية كبيرة بالنظر إلى تفاوت مستوى الوصول إلى المعلومات بين السكان.

66. **مخاطر أخرى.** مازالت هناك مخاطر متعلقة بعدم وجود جهة مناظرة رسمية. وفي حالة تصاعد الصراع وتسببه في إغلاق مكاتب منظمة الصحة العالمية في اليمن، سيعمل الموظفون المحليون على الحد من المخاطر المرتبطة بتوقف التنفيذ، وذلك باتباع خطة استمرارية تصريف الأعمال بخصوص تنفيذ المشروع قدر الإمكان. وبالنظر إلى تزايد عدم اليقين بشأن خطر تفشي الوباء على نطاق واسع، فإن المخاطر المتبقية لا تزال مرتفعة.

67. **تعد المخاطر المالية والتعاقدية مرتفعة.** وتصف الجداول الواردة أدناه العناصر المكونة للمخاطر والتدابير الخاصة بالحد منها. وستجري مراجعة تنفيذ تدابير الحد من المخاطر، وستتم إعادة تقييم المخاطر في إطار دعم التنفيذ المستمر للمشروع.

| مخاطر الإدارة المالية | التدابير المقترحة للحد من المخاطر |
|---|---|
| المخاطر العالية الناجمة عن محدودية القدرات والاستقلال الهش لجهات المتابعة الخارجية/ مراجعي الحسابات، والشركاء في التنفيذ، واستشاريي المتابعة والتقييم. ويعود ذلك إلى حالة الصراع في اليمن، ومن ثم يتم الاعتماد على الشركات المحلية التي تتعاقد معها مباشرة منظمة الصحة العالمية.<br>**الأثر:** سوء استخدام الأموال وعدم دقة النتائج المبلغ عنها. تعتمد كل من منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي على عمل الشركاء في التنفيذ والتقارير الواردة من وكلاء المتابعة والمراجعة بمختلف أنواعهم، في حين لا يوجد دليل على أن هؤلاء الشركاء والوكلاء قد تم تقييمهم مؤخرا للتأكد من امتلاكهم للقدرة المناسبة على أداء العمل الموكل إليهم. وقد يكون لعدم إمكانية إنهاء عقود جهات المتابعة الخارجية ومراجعي الحسابات مباشرة من جانب الجهة المعنية التي تستعين بهم أثر سلبي على استقلاليتها وحيادها في الإبلاغ عن النتائج. | - إجراء تقييمات جديدة للشركاء في التنفيذ/وكلاء المتابعة وشركات مراجعة الحسابات لتقييم الوضع.<br>- سيقوم البنك، بمساعدة من جمعية المحاسبين القانونيين اليمنيين، ببحث المجالات التي تقدم فيها الدعم إلى الشركات المحلية في مجال بناء القدرات.<br>- سوف يجري، بالتشاور مع البنك الدولي، اتخاذ الإجراءات ذات الصلة باختيار جهات المتابعة الخارجية ومراجعي الحسابات.<br>- سيؤدي تطبيق التدابير المذكورة أعلاه إلى خفض المخاطر إلى "كبيرة". |
| المخاطر العالية المتصلة بالغش والفساد بسبب استخدام الأموال النقدية في مشروعات المؤسسة الدولية للتنمية<br>**الأثر:** إساءة استخدام أموال المؤسسة الدولية للتنمية | - إجراء مراجعات منتظمة للإدارة المالية خلال بعثة الإشراف لضمان امتثال منظمة الصحة العالمية لقواعد/أنظمة البنك الدولي وتطبيقها ضوابط مناسبة.<br>- ستستخدم منظمة الصحة العالمية طريقة التنفيذ المباشر لهذا المشروع حيث تتدفق الأموال مباشرة من حساباتها إلى المستفيدين/المتلقين النهائيين.<br>- سوف تعتمد منظمة الصحة العالمية بشكل أكبر على الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول وجهات الصرف المتنقلة لضمان وصول الأموال إلى المستفيدين الشرعيين<br>- من شأن تدابير الحد المذكورة أعلاه أن تخفض مستوى المخاطر إلى "كبيرة" |

| | |
|---|---|
| ارتفاع المخاطر بسبب محدودية قدرات الموظفين المحليين والدوليين في الميدان.<br>**الأثر:**<br>- عدم كفاية الضوابط المطبقة يزيد من خطر إساءة استخدام الأموال<br>الفجوة بين ما يتم الإبلاغ عنه وما يجري تنفيذه على أرض الواقع (عدم دقة الإبلاغ عن النتائج). | - يتعين على منظمة الصحة العالمية أن تكفل تزويد إدارات الشؤون المالية والامتثال التابعة لها بما يكفي من الموظفين المؤهلين الذين سيتولون مسؤولية المراجعة السابقة واللاحقة لجميع المعاملات.<br>- ستؤدي التدابير المذكورة أعلاه إلى خفض المخاطر المتبقية إلى "كبيرة". |
| إساءة استخدام الأموال<br>**الأثر:** استخدام الأموال في أغراض غير مقصودة. | - استخدام منظمة الصحة العالمية لطريقة التنفيذ المباشر.<br>- إجراء مراجعة منتظمة للعينات من النفقات التي أفادت عنها منظمة الصحة العالمية أثناء بعثات الإشراف لضمان تطبيق الضوابط المناسبة. |
| ارتفاع المخاطر بسبب محدودية فرص الوصول إلى المناطق على الصعيدين الوطني ودون الوطني بسبب الصراع.<br>**الأثر:**<br>- التأثير على عدد المستفيدين من المشروع<br>- التأثير على قدرة جهات المتابعة الخارجية ووكلاء المتابعة على الوصول إلى تلك المناطق وتقديم ضمان بشأن العمل. | - يقوم فريق البنك الدولي بفحص منتظم مع وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات الوطنية ووكلاء المتابعة بغرض تقييم حجم هذه المخاطر والمناطق المتضررة.<br>- البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية مستعدان لتنفيذ الخطة "باء" للحالات المصابة عند تحقق هذا الخطر. ولا تزال المخاطر المتبقية مرتفعة. |

68. **يعرض الجدول التالي مخاطر المشتريات وتدابير الحد منها.**

| **مخاطر المشتريات** | **تدابير الحد من المخاطر والآثار** |
|---|---|
| تأخر الإمداد، ولاسيما بسبب تعطل سلاسل الإمداد من جراء تفشي فيروس كورونا في جميع أنحاء العالم، والقيود التي تفرضها الحكومات على الصادرات، وقلة السلع المعنية بسبب ارتفاع الطلب في جميع أنحاء العالم. | سيتم الحد من هذا الخطر من خلال الدفع المسبق إلى منظمة الصحة العالمية لتمكينها من تأمين السلع في مستودعاتها الإقليمية مثل دبي وجيبوتي قبل شحنها إلى اليمن، فضلاً عن الاتفاق سلفا على إستراتيجية الاستعانة بها. وبالإضافة إلى ذلك، ستنظر وكالة (وكالات) الأمم المتحدة عند شراء السلع الطبية في الاستعانة بوكلاء تفتيش مستقلين، مثل مؤسسة إس جي إس" **SGS**" (المتخصصة في الفحص والتحقق والاختبار والاعتماد)، من أجل التصديق على مطابقة السلع للمواصفات الفنية في المصنع و/أو في ميناء الشحن. |
| حالات التأخير بسبب الإجراءات والموافقات الداخلية للوكالات التابعة لمنظمة الصحة العالمية. | سيتم الحد من هذا الخطر من خلال التخطيط المسبق وتفويض السلطة على المستويات المناسبة، فضلاً عن التزام منظمة الصحة العالمية بالامتثال للجداول الزمنية المتفق عليها. |
| التأخير في تسليم السلع بسبب إغلاق الحدود، وما إلى ذلك... | تتخذ منظمة الصحة العالمية ترتيباتها الخاصة، بما في ذلك تطبيق استثناءات لإحضار السلع إلى اليمن. وستؤكد المنظمة للبنك قبل التوقيع على أي التزام. |

| | |
|---|---|
| قدرة الحكومة على رصد ومراقبة استلام البضائع المشتراة وتخزينها وتوزيعها. | ستكون منظمة الصحة العالمية مسؤولة عن تخزين المستلزمات وتوزيعها وتسليمها إلى الوجهة النهائية. وستُعقد مناقشات مع المنظمة لاعتماد أدوات مالية وتعاقدية ذكية، مثل إنترنت الأشياء (Internet of Things) وتقنية البلوك تشين (البيانات المتسلسلة) التي يمكن أن تتبع السلع إلى وجهتها النهائية. وستشمل جهة المتابعة الخارجية أيضا التحقق من توافر المستلزمات في المنشآت الصحية. |

## ثامنا. إطار النتائج ومتابعتها

### إطار النتائج

البلد: الجمهورية اليمنية

مشروع التصدي لجائحة كورونا (كوفيد-19)

### الهدف (الأهداف) الإنمائي للمشروع

الوقاية من الخطر الذي تشكله جائحة كورونا وكشفه والتصدي له

### مؤشرات الهدف الإنمائي للمشروع

| اسم المؤشر | المؤشر المرتبط بالصرف | خط الأساس | المستهدفات الوسيطة | المستهدف النهائي |
|---|---|---|---|---|
| | | | 1 | |
| **الوقاية من الخطر الذي تشكله جائحة كورونا (كوفيد-19) وكشفه والتصدي له** | | | | |
| قام اليمن بتفعيل مركز عمليات الطوارئ الصحية العامة المعني بمكافحة فيروس كورونا (نعم/لا) | | لا | نعم | نعم |
| عدد المختبرات المعينة والمزودة بأجهزة التشخيص الخاصة بهذا الفيروس وأدوات الاختبار والكواشف (العدد) | | 2.00 | 5.00 | 8.00 |

## مؤشرات النتائج الوسيطة حسب المكونات

| اسم المؤشر | المؤشر المرتبط بالصرف | خط الأساس | المستهدفات الوسيطة | المستهدف النهائي |
|---|---|---|---|---|
| | | | 1 | |
| **الاستجابة الطارئة لمواجهة فيروس كورونا** | | | | |
| عدد الموظفين الصحيين المدربين على الوقاية من العدوى ومكافحتها وفقًا لبروتوكولات منظمة الصحة العالمية (العدد) | | 0.00 | 1,500.00 | 2,000.00 |
| **إدارة التنفيذ والمتابعة والتقييم** | | | | |
| النسبة المئوية للموظفين الصحيين الذين يعربون عن رضاهم عن التدريب على الوقاية من العدوى ومكافحتها وفقًا لبروتوكولات منظمة الصحة العالمية (النسبة) | | 0.00 | 80.00 | 80.00 |
| تم إنشاء نظام الرصد والمتابعة والتقييم لرصد خطة التأهب والاستجابة والتصدي لجائحة كورونا (نعم / لا) | | لا | نعم | نعم |

## خطة المتابعة والتقييم: مؤشرات الأهداف الإنمائية للمشروع

| اسم المؤشر | التعريف/الوصف | معدل التواتر | مصدر البيانات | منهجية جمع البيانات | مسؤولية جمع البيانات |
|---|---|---|---|---|---|
| قام اليمن بتفعيل مركز عمليات الطوارئ الصحية العامة المعني بمكافحة فيروس كورونا | تفعيل مركز عمليات الطوارئ الصحية العامة المعني بمكافحة فيروس كورونا | جار التنفيذ | منظمة الصحة العالمية ومكاتب الصحة في المحافظات | منظمة الصحة العالمية ومكاتب الصحة في المحافظات تؤكدان تفعيل المركز وتشغيله | منظمة الصحة العالمية ومكاتب الصحة في المحافظات |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | |
| عدد المختبرات المعينة والمزودة بأجهزة التشخيص الخاصة بفيروس كورونا وأدوات الاختبار والكواشف | المختبرات المعينة المزودة بمستلزمات للاستجابة لفيروس كورونا مثل أدوات التشخيص والاختبار والكواشف | جار التنفيذ | المختبرات المعينة ومكاتب الصحة في المحافظات | منظمة الصحة العالمية تجمع التقارير الواردة من مكاتب الصحة في المحافظات | منظمة الصحة العالمية ومكاتب الصحة في المحافظات |

**خطة المتابعة والتقييم: مؤشرات النتائج الوسيطة**

| اسم المؤشر | التعريف/الوصف | معدل التواتر | مصدر البيانات | منهجية جمع البيانات | مسؤولية جمع البيانات |
|---|---|---|---|---|---|
| عدد الموظفين الصحيين المدربين على الوقاية من العدوى ومكافحتها وفقًا لبروتوكولات منظمة الصحة العالمية | الموظفون الصحيون يتلقون تدريبا على الوقاية من العدوى ومكافحتها وفقا للبروتوكولات التي وضعتها منظمة الصحة العالمية | كل 6 أشهر | منظمة الصحة العالمية ومكاتب الصحة في المحافظات | منظمة الصحة العالمية تجمع التقارير الواردة من مكاتب الصحة في المحافظات | منظمة الصحة العالمية ومكاتب الصحة في المحافظات |
| النسبة المئوية للموظفين الصحيين الذين يعربون عن رضاهم عن التدريب على الوقاية من العدوى ومكافحتها وفقا لبروتوكولات منظمة الصحة العالمية | عدد العاملين الصحيين المدربين على الوقاية من العدوى ومكافحتها وفقًا لبروتوكولات منظمة الصحة العالمية<br>عدد العاملين الصحيين الذين يعربون عن رضاهم عن التدريب على الوقاية من العدوى ومكافحتها وفقًا لبروتوكولات منظمة الصحة | كل 6 أشهر | المتابعة الخارجية | إجراء مقابلات مع العاملين الصحيين من خلال جهات المتابعة الخارجية | منظمة الصحة العالمية ومكاتب الصحة في المحافظات |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | العالمية | | | | |
| إنشاء نظام للمتابعة والتقييم لرصد خطة التأهب والاستجابة والتصدي لجائحة كورونا | إنشاء نظام للمتابعة والتقييم لخطة التأهب والاستجابة لفيروس كورونا الجديد | جار التنفيذ | منظمة الصحة العالمية ومكاتب الصحة في المحافظات | منظمة الصحة العالمية ومكاتب الصحة في المحافظات ترفعان تقارير عن الإعداد/التفعيل | منظمة الصحة العالمية ومكاتب الصحة في المحافظات |

## المرفق 1: تكاليف المشروع

**البلد: الجمهورية اليمنية**
**مشروع التصدي لجائحة كورونا (كوفيد-19)**

### تكاليف تمويل المشروع

| مكّونات البرنامج | | تكلفة المشروع | تمويل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير أو المؤسسة الدولية للتنمية | الصناديق الاستئمانية | التمويل الموازي |
|---|---|---|---|---|---|
| الاستجابة الطارئة لمواجهة فيروس كورونا | | 23.4 | 23.4 | | |
| إدارة التنفيذ والمتابعة والتقييم | | 3.5 | 3.5 | | |
| **إجمالي التكلفة (مليون دولار)** | | 26.9 | 26.9 | | |
| | التكاليف الكلية | 26.9 | 26.9 | | |
| | الرسوم المدفوعة مقدماً | | | | |
| | **إجمالي التمويل المطلوب** | 26.9 | 26.9 | | |

## المرفق 2: المشتريات والترتيبات المالية

**البلد: الجمهورية اليمنية**
**مشروع التصدي لجائحة كورونا (كوفيد-19)**

**ترتيبات الشراء:**

1. يهدف المشروع إلى تمويل شراء المزيد من مستلزمات العلاج الأساسية مثل أجهزة التنفس، وأجهزة قياس الأوكسجين في الدم (مقياس التأكسج النبضي)، ومنظاير الحنجرة، ومولِّدات الأكسجين، وغيرها من الأجهزة/المستلزمات لعلاج الحالات المصابة بفيروس كورونا، وكذلك الأدوية (لتجنُّب نفاد المخزون واللقاحات (عند توفُّرها). ولا يمكن تمويل عملية الشراء إلا إذا كانت متوافقة مع المبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية ومعاييرها الخاصة بمكافحة فيروس كورونا وتفشي الأمراض الأخرى. وسيموِّل المشروع أيضا شراء أجهزة الوقاية الشخصية والمطهرات وغيرها من المنتجات اللازمة للوقاية من العدوى ومكافحتها. علاوة على ذلك، سيمول المشروع شراء المستلزمات والاستثمارات المطلوبة لضمان استمرار تقديم الرعاية السريرية، ويشمل ذلك تأمين إمداد المستشفيات بخدمات إدارة النفايات والكهرباء ومياه الشرب المأمونة والصرف الصحي في مراكز العزل والعلاج. وأخيرا، سيمول المشروع نفقات التنفيذ، بما في ذلك، على سبيل المثال، دفع بدل المخاطر[16] لبعض الموظفين للاستجابة لزيادة الكبيرة في الطلب على الخدمات بسبب جائحة كورونا في منشآت مختارة.

2. ستتبع منظمة الصحة العالمية إجراءات الشراء الخاصة بها بموجب الترتيبات البديلة للمشتريات لشراء المستلزمات المطلوبة على أساس قائمة إيجابية متفق عليها، بما في ذلك التخزين والتوزيع إلى الوجهة النهائية.

3. **الترتيبات البديلة للمشتريات:** سوف تطبق منظمة الصحة العالمية إجراءات الشراء الخاصة بها، حيث ثبت أن الترتيبات البديلة للشراء تعد مقبولة لدى البنك الدولي بموجب اتفاقات أخرى، كما يسمح بها القسم الثالث –و بسياسات إطار المشتريات. وتُعتبر هذه الترتيبات الخاصة بالمشتريات مناسبة للغرض منها لعدة أسباب:

أ) لمنظمة الصحة العالمية تواجد قوي على أرض الواقع، وقد أثبتت أنها مجهزة تجهيزا جيدا للعمل في مناطق الصراع والمناطق الخارجة من الصراع في اليمن، ولديها القدرة على الوصول إلى النساء والأطفال الأشد تضرراً.

ب) وتقع أنشطة الشراء المقترحة في إطار هذا المشروع ضمن نطاق اختصاص منظمة الصحة العالمية وموجودة بالفعل في إستراتيجيتهما الحالية باستخدام آلية التنفيذ ذاتها.

ج) لدى منظمة الصحة العالمية آلية للتأهب تمكّنها من الاستجابة المثلى لحالات الطوارئ في مجال المشتريات. وتملك منظمة الصحة العالمية مستودعاً إستراتيجياً في دبي لخدمة المنطقة بأسرها باستخدام ترتيباتها الخاصة لنقل السلع إلى اليمن.

د) توفر ترتيبات المشتريات الخاصة بمنظمة الصحة العالمية تأكيداً معقولاً بأن تمويل البنك سيتم استخدامه في الغرض المرصود له.

[16] يتعلق ذلك "ببدل المخاطر" الذي يعني المزايا المعقولة المقدمة مباشرة إلى العاملين الصحيين والعاملين في مجال خدمات الرعاية السريرية الذين يتولون تطبيق أنشطة التصدي لجائحة كورونا (كوفيد-19) في إطار هذا المشروع، كما هو مبين بمزيد من التفصيل في دليل تنفيذ المشروع.

هـ) فمنظمة الصحة العالمية على علم تام باستجابة السوق على الصعيدين المحلي والدولي باستخدام معاييرها الخاصة لتسجيل الموردين المؤهلين في ضوء أداء الموردين واستجاباتهم في حالات الطوارئ.

4. **ترتيبات الإدارة المالية:** سيستخدم المشروع ترتيبات الإدارة المالية التي تنفذها منظمة الصحة العالمية في إطار المشروع الطارئ للصحة والتغذية في اليمن. وتشتمل هذه الترتيبات على التدابير المتفق عليها مع المنظمة في ضوء المراجعات التي أجريت مؤخرا على الإدارة المالية

5. **إعداد التقارير المحاسبية والمالية:** ستقوم منظمة الصحة العالمية بما يلي: (1) الاحتفاظ بنظام لإدارة الشؤون المالية، متضمناً السجلات والحسابات، بما يكفي لبيان المعاملات المتصلة بالأنشطة، وفقا لمتطلبات النظام المالي للأمم المتحدة؛ (2) الاحتفاظ بحسابات منفصلة لدفتر الأستاذ (حساب مراقبة المنح) في سجلاتها لتسجيل المعاملات المالية لهذا المشروع؛ و(3) إعداد تقارير مالية مرحلية غير مراجعة كل ثلاثة أشهر وفقاً للمعايير المحاسبية المعمول بها في إطار النظام المالي للأمم المتحدة وبالصيغة المتفق عليها في إطار المشروع الطارئ للصحة والتغذية في اليمن، وذلك بالشكل الملائم الذي يظهر النفقات المتعلقة بالمنحة. وتعرض هذه التقارير على البنك في موعد لا يتجاوز 45 يوما بعد نهاية ربع السنة.

6. **الضوابط الداخلية:** من أجل ضمان تطبيق الضوابط المناسبة على استخدام الأموال، ستكفل منظمة الصحة العالمية ما يلي:

- يتألف فريق الشؤون المالية التابع لمنظمة الصحة العالمية الكائن في اليمن من عدد كاف من الموظفين المؤهلين لمراجعة جميع الوثائق الأصلية الداعمة للمشروع والاحتفاظ بها وحفظها على النحو السليم. سيكفل فريق الشؤون المالية أيضا وضع ضوابط مناسبة على استخدام الأموال، وتقديم مدفوعات لتغطية النفقات المؤهلة فيما يتعلق بالاقتصاد والكفاءة؛
- سيساعد فريق الامتثال التابع لمنظمة الصحة العالمية فريق الشؤون المالية التابع لها على ضمان تطبيق الترتيبات اللازمة لكي تصل الأموال إلى المستفيدين الشرعيين.
- ستكفل فرق الشؤون المالية والامتثال التابعة لمنظمة الصحة العالمية وجود ضوابط مناسبة لإدارة المخزون وتسجيلها. وبالإضافة إلى ذلك، سوف تكفل اتخاذ التدابير المناسبة لمنع ازدواجية الأنشطة.
- تجري مراجعات مالية وفنية كافية بصورة منتظمة من جانب جهات المتابعة الخارجية وفرق الشؤون المالية و/أو المتابعة والتقييم التابعة لمنظمة الصحة العالمية.
- في حالة تقديم مدفوعات للأفراد مقابل السلع أو الخدمات المقدمة، ستستخدم منظمة الصحة العالمية الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول وجهات الصرف المتنقلة أو غيرها من الأساليب التي يمكن أن توفر مستوى عاليا من الضمان بأن الأموال وصلت إلى المستفيدين المستهدفين.
- وسوف تكفل منظمة الصحة العالمية مراجعة التقارير المالية المرحلية والموافقة عليها على النحو الواجب قبل رفعها إلى البنك. وبالإضافة إلى ذلك، فإن النفقات الواردة في التقرير المالي المؤقت لن تشمل أي دفعات مسبقة غير تلك المتفق عليها مع البنك والتي تم الكشف عنها في هذا التقرير.

7. **تدفق الأموال:** سيستخدم المشروع طريقة التقارير المالية المرحلية للإفادة عن تدفق الأموال إلى منظمة الصحة العالمية. وتعتبر التقارير المالية المرحلية المستخدمة في المشروع الطارئ للصحة والتغذية في اليمن مقبولة لدى البنك، وسوف تستخدم نفس الصيغة في مشروع التصدي لجائحة كورونا. وفي إطار هذا المشروع، ستستخدم منظمة الصحة العالمية طريقة التنفيذ المباشر التي تتدفق بموجبها الأموال من البنك إلى المنظمة ثم إلى المستفيدين/المتلقين النهائيين دون المرور بحسابات وسيطة. وستبذل المنظمة قصارى جهدها لضمان وصول الأموال إلى المستفيدين النهائيين مع تقديم أدلة كافية تثبت ذلك. وتكفل المنظمة عدم تحويل أي أموال إلى الحكومة المركزية أو الحسابات الشخصية للأفراد ما لم يكن هؤلاء الأفراد هم المتلقين الشرعيين للنقد مقابل العمل أو الخدمات

المقدمة. وينبغي أن تكون أوجه التقدم محدودة، وفي حالة استخدام الدفعات المسبقة، ستكفل منظمة الصحة العالمية فرض ضوابط سليمة، مثل: (أ) لا ينبغي أن تتجاوز الدفعات المسبقة سقفا معينا؛ (ب) عدم صرف دفعات مسبقة جديدة لوكلاء التنفيذ ما لم تتم تسوية الدفعات المسبقة السابقة بالكامل وفي حالة التسوية الجزئية، يمكن تقديم أموال إضافية في حدود التسويات الجزئية التي أجريت؛ و (ج) تحتفظ المنظمة بجميع الوثائق الداعمة الأصلية للنفقات المتكبدة في إطار المشروع.

8. **مراجعة الحسابات:** سيخضع المشروع لترتيبات مراجعة الحسابات المعمول بها في منظمة الصحة العالمية على النحو المنصوص عليه في النظام المالي للأمم المتحدة. وستقدم المنظمة البيانات المالية المراجعة والتقارير المصاحبة لها إلى البنك الدولي. وتحتفظ المنظمة بجميع السجلات التي تثبت جميع النفقات المتعلقة بسحب حصيلة المنحة.

9. وقد يطلب البنك الدولي إجراء عمليات مراجعة إضافية وفقاً للاختصاصات المتفق عليها بينه وبين منظمة الصحة العالمية

10. خطة الإشراف: سيقوم البنك بالإشراف ربع السنوي على أنشطة المشروع. وسيشمل الإشراف العمل المكتبي، الذي سيشمل مراجعة التقارير المالية المقدمة من منظمة الصحة العالمية وجهات المتابعة الخارجية، والزيارات الميدانية لمراجعة عينات النفقات وإجراءات الرقابة المطبقة.